مدرسة الحقوق الخديوية وتكوين الزعامات المصرية

[١٨٦٨ - ١٩٣٥]

د./ عبد المنعم إبراهيم الجميعي

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر

فهـــرست

مقدمـــــة

يفخر تاريخ مصر الحديث والمعاصر بالعديد من الزعامات المصرية التـى تخرجـت مـن مؤسسـات علميـة وطنيـة. وقد استطاعت تلك المؤسسـات ان تخـرج لمصـر اجيـالا مـن اقطـاب السياسيين والادباء والقانونيين الذين تحملوا اعباء العمل الوطنى، ومواجهـة الاحتـلال الانجليزى لمصر. كما تولى بعضهم العديد من المناصب المهمة فى الدولة، وشـرفوا بجهودهـم الجيـل الـذى عاشوا فيه كما كانوا نبراسا فى الوطنية والعطاء للأجيال التى أعقبتهم.

وتعد مدرسة الحقوق من أبرز هذه المؤسسات ذات التاريخ الحافل بالاعمال المجيدة، فهى بماضيها الطويل وبما قدمتـه لمصـر مـن زعمـاء، ومـن انتـاج قـانونى وفقهـى تستطيع ان تفخـر بدورها فى قيادة العمـل الوطنـى ضـد الاحتـلال وفـى بنـاء مصـر الحديثـة، فقد قـاد طـلاب تلـك المدرسة وخريجوها مسيرة العمل الوطنى وكان مـن ابرزهـم مصطفـى كـامل[1] بـاعث الحركـة الوطنية بعد نكبة الاحتلال ١٨٨٢م ومؤسس الحـزب الوطنـى الـذى وقـف بالمرصـاد للاسـتعمار واذنابه. كما تجسدت زعامتـه كتعبير شـعبى فـى المطالبـة بالاسـتقلال وكذلـك محمـد فريـد رمـز الاخلاص والتضحية الذى فضل الجهاد فى سبيل الوطن على التدرج فـى منـاصب الدولـة العليـا. وإلى جانب هؤلاء فقد اسهمت المدرسة فى تكوين العديد من السياسـيين الذيـن كـانت لهـم جهـودا واضحة فى الحياة السياسية المصرية وتولى بعضهـم منصـب رئاسـة الـوزارة ورئاسـة الاحـزاب السياسية والعديد من المناصب الهامـة ومـن هـؤلاء نذكـر محمـد توفيـق نسـيم الـذى تولـى وزارة الأوقاف ووزارة المالية فرياسة الوزارة مرتين كما تولى رياسة الديـوان الملكـى ورياسـة مجلـس الشيوخ وكذلك يحى ابراهيم الذى تولى وزارة المعارف ووزارة المالية ورئاسة مجلس الـوزراء، وأنشأ حزب الاتحاد، كما كان من اعضاء مجلس الشيوخ.

أما اسماعيل صدقى فقد تولى العديد من وظائف القضاء، كما تقلـد العديـد مـن الـوزارات وتولى رئاسة الوزارة اكثر من مرة، والف حزب الشعب، والغى دستور ١٩٢٣ واستبدله بدستور ١٩٣٠ وعلى ماهر الذى منحته جامعة فؤاد الاول الدكتوراه الفخرية فى القـانون وتولـى وزارات المعارف والمالية والحقانية ورئاسة الديوان الملكى فرئاسة مجلس الوزراء، وكان لـه جهد بـارز فى اقناع الملك فاروق بالنزول عـن العـرش، وولاه الجيـش رئاسـة الـوزارة وكذلـك عبـد الخـالق ثروت الذى تولى وزارة الحقانية، ووزارة الداخلية ورئاسـة مجلـس الـوزراء واحمـد مـاهر الـذى عين وزيرا للمعارف فى وزارة سعد وتولى رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب مرتين،

---

[1] دخل مصطفى كامل مدرسةالحقوق الخديوية فى اكتوبر ١٨٩١ وهو فى السابعة عشرة من عمره.
عبد الرحمن الرافعى: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٦٢، ص ٣٤.

ومصطفى النحاس الذى اختير خليفة لسعد زغلول فى رئاسة الوفد، وتولى رئاسة الوزارة خمس مرات... وابراهيم عبد الهادى، ووليم مكرم عبيد واحمد نجيب الهلالى وغير هؤلاء كثيرون.

كما اسهمت هذه المدرسة فى نهضة مصر الثقافية الحديثة، وفى تكوين جيل من الادباء والصحفيين، واصحاب المؤلفات التاريخية الهامة وغيرهم ممن استطاعوا تغيير وجه الحياة الفكرية والسلوكية فى المجتمع المصرى وحملوا على اكتافهم لواء حركة التجديد والتحديث ومن هؤلاء نذكر احمد لطفى السيد استاذ الجيل الذى عين مديرا للجامعة عدة مرات، وحرر صحيفة الجريدة ونقل إلى العربية العديد من مؤلفات ارسطو ومحمد حسين هيكل الذى كان فى مقدمة الطلائع الذين استوت على ايديهم معالم الفكر القومى المصرى، والذى بدأ فن القصة المصرية الحديثة بروايته زينب، وكانت له جولاته فى الصحافة والفكر والسياسة، وكذلك توفيق الحكيم الذى اسس الادب المسرحى العربى الحديث.

واحسان عبد القدوس ذلك الصحافى والروائى اللامع، ومحمد فكرى اباظة الذى مزج الفن الصحفى الرفيع بالاخلاص العميق للوطن، والشاعر احمد شوقى الملقب بامير الشعراء والذى توثقت صلته بالقصر فى عصر الخديو عباس حلمى الثاني حتى صار شاعر القصر والمعبر عن سياسته، وعبد الرزاق السنهورى احد اقطاب القانون ونوابغه، وعبد الرحمن الرافعى الذى ارخ للحركة الوطنية المصرية منذ الحملة الفرنسية على مصر إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وغير هؤلاء كثيرون.

وطبقا لخطة الدراسة فقد تم تقسيم الموضوع إلى اربعة فصول بالاضافة إلى مقدمة وخاتمه ومجموعة من الملاحق المهمة التى ينشر بعضها لاول مرة وقد تناول الفصل الأول مراحل انشاء المدرسة والتغيرات التى طرأت عليها حتى انضمامها إلى الجامعة والمناهج الدراسية والصراع بين الثقافتين الفرنسية والانجليزية ومحاولات تمصير المدرسة.

وتناول الفصل الثاني دور سعد زغلول فى النهوض بالمدرسة خلال رئاسته لنظارة المعارف ومحاولاته جعل لغة التدريس بها بالعربية، وموقفه من الطلاب المنتمين للحزب الوطنى وغيرهم.

وتناول الفصل الثالث دور المدرسة فى تكوين القيادات السياسية والنهوض بالحركة القانونية والفقهية فى مصر.

أما الفصل الرابع فقد تعرض لبعض رواد المدرسة امثال محمد قدرى باشا، وعبد الرزاق السنهورى وبالنسبة للمصادر والمراجع التى اعتمدت عليها هذه الدراسة فهى فى معظمها اصلية، وقد امكن عن طريقها تغطية معظم جوانب الموضوع.

واخيرا.... فانى اود أن اكـون قد وفقت فـى القـاء الضـوء علـى احـدى معـاقل الوطنيـة المصرية التى علمت طلابها معنى حب الوطن والوطنية الصحيحة، وكونت الزعامات السياسية المصرية فى أواخر القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين.

والله ولى التوفيـــق.....

د./ عبد المنعم إبراهيم الجميعى

القاهرة - المهندسين فى مارس ١٩٩٩

الفصل الأول

النشأة والمناهج الدراسية

- مراحل انشاء المدرسة – استقدام الخبير السويسرى ادوارد دور.
- فصل الادارة عن الالسن – فيكتور فيدال ناظرا للمدرسة.
- منهج الدراسة بالمدرسة والتعديلات التى طرأت عليه – بعثات المدرسة إلى فرنسا.
- تنظيمات المسيوتستو – الصراع بين الفرنسية والانجليزية.
- الاستاذ جرانمولان ومضايقات دنلوب له.
- المسيو لانبير وتعاطفه مع القضية المصرية واجبارد على الاستقالة.
- نظارة الـ[illegible]ر هل الانجليزية لـمدرسة والتغيرات التى احدثها.
- قيام الحرب العالمية الاولى ومحاولات تمصير المدرسة.
- انضمام المدرسة إلى الجامعة الوليدة.

الفصل الأول

"النشأة والمناهج الدراسيــــة"

لم تنشأ مدرسة الحقوق دفعة واحدة بل مر إنشاؤها بثلاث مراحل وكان انشاؤها تعديلا لنظم مدارس أخرى سبقتها إلى الوجود، فعندما أراد الخديو اسماعيل اصلاح القضاء في مصر للحد من سيطرة الأجانب عليه فكر فى انشاء مؤسسة علمية لاعداد الهيئات القضائية المدربة التى يمكن الاعتماد عليها. ولهذا السبب انشأ الخديوى اسماعيل مدرسة الادارة والألسن فى عام ١٨٦٨[١] التى عرفت فى المصادر الفرنسية فى ذلك الوقت باسم مدرسة الحقوق Ecole De Droit وقد شملت الدراسة بها ناحيتين: أولاهما دراسة اللغات الشرقية والغربية، والثانية دراسة القانون.[٢]

ورغبة من الخديو اسماعيل فى تطوير التعليم وتوسيع نطاقه على النمط الأوربى استقدم لهذه الغاية الخبير السويسرى " إدوارد دور" Edward Dor وعينه مفتشا عاما للمدارس فى ٢٩ مارس ١٨٧٣. وقد اقترح ذلك الخبير بعض التعديلات فى المدارس الموجودة، ومنها اقتراحه بتحويل مدرسة الادارة إلى مدرسة حقوق[٣] وانشاء ثلاثة كراسى فى القانون.[٤]

ونتيجة لذلك تم فصل قسم الادارة عن الألسن فى ديسمبر ١٨٨٢، وتغير اسمه بما يتناسب مع العلوم التى تدرس به، فسمى مدرسة الحقوق اعتبارا من يونيو ١٨٨٦[٥] .

---

(١) عين رفاعة الطهطاوى ناظرا لقلم الترجمة فى هذه المدرسة، وبدأ مع تلاميذه فى ترجمة القانون الفرنسى Code Napleon. انظر جمال الشيال: التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٥٨ ص٦٦.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق جـ٢، عصر اسماعيل والسنوات المتصلة به فى حكم توفيق، القاهرة، مطبعة النصر، ص ٥٤٦.

(٣) للتفاصيل انظر: محمد شفيق غربال: خبير سويسرى فى خدمة التعليم فى عهد اسماعيل مقال بمجلة التربية الحديثة فى ابريل ١٩٣٧.

(٤) عزت عبد الكريم: المرجع السابق جـ٣ ، ص ٢٤٢. والجدير بالذكر ان أول محاولة لدراسة القانون فى مصر يرجع عهدها إلى عصر محمد على حيث أوفد إلى باريس فى عام ١٨٢٨ بعثة من الطلاب لهذا الغرض. وبعد أن عادت هذه البعثة إلى مصر فى عام ١٨٣١ كانوا أول نواة لرجال الحقوق فى مصر.

(٥) فيليب بن يوسف جلاد. قاموس الادارة والقضاء، المجلد الثانى، المطبعة البخارية ١٨٩١، ص ٤٣١.

وقد كلف الخديو اسماعيل القانونى الفرنسى الشهير المسيوفيكتور فيدال Victor Vidal[١] بتأسيس هذه المدرسة وتنظيمها وبقى بتولى نظارتها مدة أربعة وعشرين عاما[٢] قام خلالها بتحمل أعباء تدريس مادة القانون الرومانى ومقارنتها بالقانون الفرنسى وغيره من القوانين[٣] ، واستطاع بسعة مداركه فى العلوم القانونية والادارية أن يحوز ثقة الاساتذة والطلاب.

وقد وضع فيدال للمدرسة لائحة قسمت بمقتضاها إلى قسمين: ابتدائى وعال. أما القسم الابتدائى فكان يشمل السنتين الأولى والثانية والغرض منه تخريج المترجمين والمحضرين وكتاب المحاكم والنيابة، وكذلك لأقلام قضايا الحكومة والنظارات وسائر المصالح. ويشمل التعليم به اللغتين العربية والفرنسية والترجمة والتاريخ والجغرافيا والخط العربى والافرنكى ومسك الدفاتر وترتيب المحاكم، ومبادىء المرافعات العملية، والاجراءات القضائية[٤] أما القسم العالى فمدته ثلاث سنوات دراسية. والغرض منه اعداد الطلاب للوظائف التى تستدعى معرفة تامة بجميع فروع القوانين بالمحاكم أو النظارات وغيرها مثل وظائف اعضاء النيابة، ورؤساء اقلام الكتاب، وتخريج رجال حقوقيين تكون فيهم الكفاءة للجلوس على منصات القضاء[٥] ، ويشمل التعليم به مواد الشريعة الاسلامية (الأحوال الشخصية) والقانون المدنى، وقوانين المرافعات والتجارة والعقوبات، والقانون الرومانى والترجمة والتحرير والانشاء والتاريخ واللغتين الفرنسية والايطالية[٦]

وفى ٢٠ يوليو ١٨٨٦ صدر قرار من نظارة المعارف باعطاء دبلومات رسمية من الحكومة المصرية للناجحين فى امتحانات هذه المدرسة، وأن تنشر اسماء الناجحين فى الجريدة الرسمية. كما صدر أمر عال فى التاسع من اغسطس فى تلك السنة يعطى لناظر الحقانية الحق فى أن يلحق باقلام النيابة العمومية من ينتخبه من الاشخاص المعينين فى المحاكم الأهلية بناء

---

[١] عالم فرنسى تم اختياره فى بداية الامر لتدريس العلوم الرياضية، والكيمياء، والفيزياء فى مدرسة انجال اسماعيل باشا فى المنيل ثم عين بعد ذلك ناظرا للمدرسة بناء على اقتراح على مبارك. وقد انعم عليه الخديوى اسماعيل بلقب البكوية وبالنيشان المجيدى ثم بلقب الباشوية.
- انظر جورج يانج: تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل، طرابلس، دار الفرجانى، د.ت ص ٣٩٦، وأيضا فيليب جلاد: المصدر السابق، المجلد الثاني فى الجزء الثالث ص ٨٠٦.

[٢] من اكتوبر ١٨٦٨ إلى اغسطس ١٨٩١.

[٣] Donald Reid: Lawyers and Politics in the Arab World 1880 -1960, P. 18.

[٤] قرار نظارة المعارف العمومية الصادر فى ١٣ يوليو ١٨٨٦ بشأن القانون الاساسى لمدرسة الحقوق. انظر قاموس الادارة والقضاء جـ٢، ص ٤٣١.

[٥] الياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عصر الخديو اسماعيل المجلد الأول، القاهرة دار الكتب المصرية، ١٩٢٣، ص ١٩٤.

[٦] دار الوثائق، ديوان المدارس، دفاتر مدارس عربى دفتر ٤٦٦، وقاموس الادارة والقضاء، جـ٢، ص ٤٣١.

على شهادة مدرسة الحقوق[١] وفى العام الدراسى ١٨٨٨ -١٨٨٩ عدل منهج الدراسة، وأضيفت مادة القانون الادارى إلى العلوم القانونية التى تدرس بالمدرسة[٢] وقد بدأت هذه المدرسة فى أدوارها الأولى متواضعة كشأن كل وليد ناشئ، فالتحق بها ثمانية عشر طالبا اختارهم فيدال بنفسه ثم أضيف إليهم تلميذان من فرقة الأنجال فاصبحوا عشرين تلميذا[٣] وخصص لهم فى بداية الأمر مكان فى العباسية ثم نقلوا بعد ذلك مع المدارس الأخرى إلى جناح بسراى درب الجماميز.

ولما كانت الدراسة فى هذه المدرسة باللغة الفرنسية فقد توافد على باريس بعض الطلاب المصريين فى ابناء الأثرياء لدراسة القانون هناك على نفقتهم الخاصة، وقد برز من هؤلاء حامد البقلى، وأحمد صدقى، وعبد العزيز كحيل، وعبد الله فكرى، وحسين رشدى، كما ارسلت المدرسة بعض طلابها المتفوقين فى بعثات إلى فرنسا للدراسة مثل:

بعثة ١٨٦٨:

لم يتم اختيار افراد هذه البعثة من طلبة المدرسة بل أن ما حدث هو انه بعد ان انتهت الحكومة المصرية من المشاركة فى معرض باريس[٤] أصدر الخديو اسماعيل قرارا ببقاء المشرفين على المعرض ليدرسوا الحقوق رغبة منه فى اعداد الكوادر اللازمة لتحقيق مشروعه فى اصلاح القضاء فى مصر والحد من سيطرة الأجانب عليه وكان اعضاء هذه البعثة اربعة ضم إليهم عضو خامس وهم احمد كامى بك، وحسين فخرى بك، من موظفى ديوان الخارجية وميخائيل افندى كحيل، باشكاتب مجلس تجارة مصر سابقا، واحمد امين بك الموظف بالحكومة، وعبد الله افندى صادق[٥]

بعثة ١٨٧٠:

وقد تكونت من الطلاب المتفوقين بالمدرسة وهم جرجس قدسى وابراهيم صدقى،وأحمد بليغ.

---

[١] امين سامى: التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥، القاهرة، مطبعة المعارف ١٩١٧، ص ٥١-٥٢.
[٢] كلية الحقوق: الكتاب المئوى لتاريخ الكلية ، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٢.
[٣] تزايد عدد طلاب هذه المدرسة بعد ذلك ببطء، ففى العشر سنوات التى تلت افتتاح المدرسة وصل عدد الطلاب إلى ٣٥ طالبا، عزت عبد الكريم: المرجع السابق، جـ٣، ص ٢٤٠.
[٤] شاركت مصر فى هذا المعرض بمجموعة من الآثار الفرعونية وغيرها، وقد اشرف على الجناح المصرى هناك المسيو ماريت مدير المتحف المصرى وقتذاك.
- للتفاصيل انظر، الياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل المجلد الأول، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٢٣، ص ٣٩٣-٣٩٧.
[٥] عزت عبد الكريم: مرجع سابق، جـ٢ ، ص ٧١٧-٧١٨.

بعثة ١٨٧١:

بعد أن اعادت الحكومة طلاب البعثة الأولى، ولم يتبق من افراد البعثة الثانية سوى الطالب ابراهيم صدقى انضم إليه اربعة من طُلاب المدرسة[1] وهم داود حلمى، وحسين واصف، ومحمد منيب، ولطفى كامل ثم اضافت إليهم ابراهيم بك فؤاد، وصالح بك ثابت، وخليل بك ثابت.

واستمرت بعثات المدرسة إلى فرنسا تتوالى فى عصر اسماعيل حتى بلغ عدد أفرادها ٤١ مبعوثا.

وفى عصر الاحتلال البريطانى على مصر قلصت سلطات الاحتلال ارسال طلاب المدرسة إلى الخارج ثم توقفت البعثات تماما فى عام ١٨٨٨[2]. وكرد فعل وطنى على ذلك قام أهالى الطلاب من الأعيان وكبار الموظفين بارسال ابنائهم للدراسة فى فرنسا على نفقتهم الخاصة. واستمر الحال على ذلك الوضع حتى تولى سعد زغلول نظارة المعارف، وبدأت الحكومة تعيد النظر فى شأن البعثات وان كان قد اقتصر ارسالها على انجلترا.

ونظرا لنقص اعداد اعضاء هيئة التدريس بالمدرسة فقد كانت المدرسة تحتفظ بأكفأ الطلاب الذين اتموا الدراسة بها، وتمنحهم لقب معيد بمرتب ٤٠٠ قرش.[3]

وظلت المدرسة تخرج فى كل عام عددا من الطلاب استطاعوا بحسن استعدادهم ان يترقوا فى الوظائف القضائية[4] وأن يؤدوا من خلالها خدمات جليلة للادارة والقضاء فى مصر لدرجة اصبحت معها هذه المدرسة ركنا من اركان النهضة القانونية والسياسية والاجتماعية فى مصر.[5]

وبعد ان خلف المسيو "تستو M.Testout" المسيو " فيدال" فى رئاسة المدرسة فى ديسمبر ١٨٩١ أدخل العديد من المتغيرات فى نظامها ورتب التعليم فيها ترتيبا جديدا فالغى منها القسم الابتدائى وأصبحت مدرسة الحقوق مدرسة عالية فقط يشترط فى من يرغب الالتحاق بها من الطلاب ان يكون حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية، وان يجتاز امتحان القبول، وجعلت مدة الدراسة بالمدرسة اربع سنوات بدلا من خمس، وحذف من منهج الدراسة كثيرا من المواد غير القانونية فلم يبق منها غير اللغتين العربية والفرنسية والترجمة والمحاسبة ومسك الدفاتر[6]

---

[1] دار الوثائق: مدارس عربى دفتر ٤٤٧، ص ٩٦ تحت عنوان " إلى ادارة المدارس الملكية".
[2] يعقوب ارتين: القول التام فى التعليم العام -ترجمة على بهجت - القاهرة، مطبعة بولاق، ١٨٩٤، ص ١٠٥.
[3] نفســه، ص ٢٤٢.
[4] يعقوب ارتين: المرجع السابق، ص ١٠٥.
[5] عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص ٥٥١.
[6] فيليب جلاد: قاموس الادارة والقضاء ١٨٩٠ - ١٨٩٤، الاسكندرية، المطبعة التجارية، ١٨٩٥، ص ٥٢٩.

وزيدت مواد الدراسة القانونية كما أضيف منذ عام ١٨٩٩ القانون الدولى الخاص والاقتصاد السياسى والتاريخ الاقتصادى[١]

وإلى جانب ذلك فقد عمل "تستو" على ان يغرس فى أذهان الطلاب أهمية تثقيف أذهانهم، وتوسيع قرائحهم بدلا من الاقتصار على تنمية الذاكرة، واستطاع بذلك ان يكون جيلا من الحقوقيين تميز من بينهم رجال قانون لهم سمعتهم العالية.[٢]

وفى عهده وضعت المدرسة نظاما للمنح المجانية، فاجازت منح المجانية لنسبة من الطلبه لاتتجاوز ١٠٪ بشرط أن يقدموا "مكتوبا من أهليهم لناظر المدرسة بطلب اعفائهم من دفعها، ويرفق بهذا المكتوب جميع الاوراق والمستندات المؤيدة حقيقة فقر العائلة"[٣] كما اجازت اعطاء بعض الطلبه شديدى الفقر اعانات بواقع جنيهين فى الشهر[٤] .

وفى عهده انشئت مكتبة للمدرسة فى عام ١٨٩٣ وقد جمعت عددا كبيرا من المصادر والمؤلفات القانونية، وفى عهده اصبح خريجو المدرسة يحصلون على دبلوم الليسانس فى الحقوق بعد ان كانوا يمنحون شهادة اتمام الدراسة[٥] يضاف إلى ذلك انه انشئ بالمدرسة قسم لتخريج ضباط الشرطة، وكانت الدراسة فيه مقصورة على قانون العقوبات وتحقيق الجنايات[٦] كما تم انشاء قسم ليلى لتمكين الطلاب الذين تعوقهم اعمالهم عن متابعة الدراسة النهارية من الحصول على الليسانس. وفى عهده ايضا تمت معادلة الدبلومات القضائية الأجنبية بدبلوم الحقوق الذى تمنحه المدرسة، واشترط على الراغب فى ذلك التقدم لامتحان تحريرى وشفوى فى مواد الشريعة الاسلامية، وقانون المرافعات الاصلى، وقانون العقوبات، والقضاء الادارى المصرى. ومن يستطع اجتياز هذا الامتحان تعطى له شهادة معادلة تتيح له العمل فى الوظائف الاميرية[٧] وظلت الدراسة فىمدرسة الحقوق تحتل الصبغة الفرنسية البحتة، فكانت المراجع الفرنسية وحدها هى محل دراسة الطلبه يكملها لهم الاساتذة فيما يختص بالقوانين المصرية. ورغبة من الانجليز فى اضعاف تأثير فرنسا السياسى على الطبقة المتعلمة فى مصر خاصة وأن المثقفين المصريين

---

[١] الكتاب الذهبى للمحاكم الاهلية، جـ١، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٩٣٧، ص ٤١٥.
[٢] عهدى: مذكرات عباس حلمى الثاني خديو مصر الأخير ١٨٩٢ – ١٩١٤، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٣، ص ١٤٤.
[٣] جلاد: المصدر السابق، ص ٥٢٨.
[٤] نفسه: (والجدير بالذكر انه نظرا لشدة اقبال الطلاب على المدرسة قامت نظارة المعارف بالغاء المجانية والاعانة من المدرسة، واجبر جميع الطلبه على دفع الرسوم المقررة وقدرها خمسة عشر جنيها. أنظر: Dunlop: Note on the Progress 1906, P. 4.
[٥] يعقوب ارتين: المرجع السابق، ص ١٠٥.
[٦] كلية الحقوق: المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.
[٧] نظارة المعارف العمومية: لائحة امتحانات تعادل الدبلومات القضائية الأجنبية قرار وزارى بتاريخ ٨ يوليو ١٨٩٧ (بشأن امتحانات تعادل الدبلومات القضائية الأجنبية).

كانوا يعتبرون اللغة الفرنسية وسيلتهم الاولى فى الاتصال بالحضارة الأوربية[١] فقد عملوا على احلال الثقافة واللغة الانجليزية محل الفرنسية ومن اجل ذلك رأت الادارة الانجليزية فى عام ١٨٩٩ انشاء قسم تدرس فيه الحقوق بالانجليزية ليكون منافسا للقسم الفرنسى وذلك تحت ستار فتح الباب لمن يرغب من الطلاب الذين درسوا اللغة الانجليزية فى التعليم الثانوى أن يدرسوا الحقوق[٢] وقد خصص لهذا القسم مبلغ فى الميزانية كما فرض على طلاب القسم الفرنسى تعلم اللغة الانجليزية ايضا. وظل هذا القسم ينمو منذ ذلك الوقت ويزداد عدد طلابه بينما كان عدد الطلاب فى القسم الفرنسى يتناقص عاما بعد عام والدليل على ذلك ان عدد طلاب القسم الانجليزى فى عام ١٨٩٩ كان لايتجاوز ١٧ طالبا لايمثلون سوى ١٨٪ من طلبة المدرسة ارتفع عددهم فى عام ١٩٠٣ إلى ٦٤ طالبا بنسبة ٣٤٪.[٣]

واستمرت الأمور على ذلك حتى اصبحت لغة الدراسة بالمدرسة هى الانجليزية وتم الغاء السنة الأولى بالقسم الفرنسى تماما فى عام ١٩١٥ واعقب ذلك الغاء السنين الاخرى تدريجيا فى الأعوام التالية.

وقد برر المستشار القضائى الانجليزى (ملكولم ماكليريث) ذلك فى تقريره عن سنة ١٨٩٩ فاوضح اهمية تعديل نظام التعليم بالمدرسة حتى يتمكن التلاميذ ان يدرسوا الحقوق باللغة التى يريدونها وحتى لايغلق الباب امام الشبان المصريين الذين درسوا العلوم فى المدارس باللغة الانجليزية فقط، وادعى ان الشروح القانونية بالفرنسية لاتعود بكثير من الفائدة عن طلبه الحقوق المصريين خاصة وأن التجارب اثبتت مواضع النقص والقصور فيها مما أدى إلى تباعد القوانين المصرية عنها عاما بعد عام.

وعلى الرغم من وجاهه بعض مبررات المستشار القضائى فانه يصعب تجاهل ان هدف انجلترا الأول من هذا التعيين كان القضاء على النفوذ الثقافى الفرنسى فى مصر، وزحزحته من مركز الصداره فى اوساط المثقفين المصريين خشية من ميلهم تجاه فرنسا، ورغبة فى كسر حدة

---

(١) كانت اللغة الفرنسية معروفة فى اوساط الطبقتين العليا والوسطى كما كانت تحتل مكان الصدارة فى برامج التعليم فى مصر. لذلك كانت انجلترا تخشى ما ينتج عن ذلك من ميل المصريين تجاه فرنسا التى كانت تقاوم مركزها فى مصر، انظر: Lioyd, Lord. Egypt Since Cromer, Vol.I, London 1933.P.166

(٢) مذكرات سعد زغلول: تحقيق عبد العظيم رمضان، جـ٢، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٧٢٤ وانظر أيضا: محمد ابو الاسعاد: سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى، القاهرة، النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ١٧٩-١٩٠.

(٣) أبو الاسعاد: المرجع السابق، ص ١٩٠، وقد اكد ذلك جورست فى تقريره عن عام ١٩٠٨ فذكر ان عدد طلاب القسم الفرنسى ظل يتناقص لدرجة ان عدد الطلاب الذين قبلوا فيه عام ١٩٠٨ لم يزد عن ١١ طالبا بينما قبل فى القسم الانجليزى ٧١ طالبا وان القسم الانجليزى ازداد عدد طلابه من ٢٢١ إلى ٢٤٠.

- انظر تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٨ القسم الاول مرفوع من السرالدون جورست إلى السرادورد جراى، القاهرة فى ٢٧ مارس ١٩٠٨، ص ٨١.

معاداة المصريين لهم وإلى جانب ذلك فقد شجعت سلطات الاحتلال على تغيير مناهج الدراسة بما يتماشى مع أغراضها الاستعمارية وذلك عن طريق تقرير كتب جديدة يكتبها اساتذة انجليز[١] ككتاب "قانون الامتيازات الأجنبية في الديار المصرية" للمستر سكوت الذى كان مستشارا للحقانية: Scoot: Law Affecting Foreigners in Egypt ولما كان من شأن بعض فصول هذا الكتاب المساس بالدين والنيل من الوطنية المصرية، وجرح خواطر الوطنيين[٢]،واثارة الخلاف والفرقة بين ابناء الأمة فقد اعترض المصريون عليه. واضطرت اللجنة العلمية الادارية إلى حذفه من قائمة الكتب التى تدرس بمدرسة الحقوق ولم يعترض على ذلك سوى المستر "بويد كاربنتر" مفتش أول المعارف الانجليزى.[٣]

كما شجعت سلطات الاحتلال على احلال اساتذة انجليز بدلا من الفرنسيين فى المدرسة حتى يمكنهم السيطرة على السياسة التعليمية بها وتوجيهها بما لايتعارض مع السياسة البريطانية، فعينت اساتذة من الانجليز بمرتبات أعلى من نظرائهم الفرنسيين[٤] تشجيعا لهم، وللإسراع فى نجلزة المدرسة[٥] كانت تتدخل مباشرة لدى الحكومة والخديو لتعيين هؤلاء الانجليز فقد كتب اللورد كرومر المعتمد البريطانى فىمصر إلى نوباباشا رئيس النظار فى اغسطس ١٨٩٤ يطلب منه تعيين ناظر انجليزى للمدرسة بدلا من ناظرها الفرنسى[٦] ولعل ذلك أقوى دليل على اهتمام الانجليز بتقليص نفوذ فرنسا الثقافى بالمدرسة،واحلال الثقافة الانجليزية مكان الثقافة الفرنسية.

ومع ذلك فقد ظل الاستاذ "تستو" على رأس ادارة المدرسة حتى مارس ١٩٠٢ وخلفه الاستاذ " جرانمولان" "M.Grandmoulin" والذى استمر فى إدارة المدرسة حتى سبتمبر ١٩٠٦، وتعرض خلالها للعديد من مضايقات دوجلاس دنلوب مستشار المعارف الانجليزى[٧] الذى حاول

---

[١] جرجس سلامه: اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢، القاهرة، الانجلو المصرية ١٩٦٦، ص ٩-١٠.

[٢] مذكرات سعد زغلول، جـ٣، ١٩٩٠، ص ١٣٣٢.

[٣] وافق كاربنتر على ما ورد فى محضر اجتماع اللجنة عدا ماجاء بالفقرة الثانية فى المادة الاولى وهى التى تختص بالغاء تدريس هذا الكتاب: أنظر: متحف التعليم: محاضر اللجنة الادارية - مخطوط - جلسة الاربعاء ٨ ديسمبر ١٩٠٨.

[٤] متحف التعليم: محاضر جلسات مجلس المعارف الأعلى، جلسة ٢٨ مايو ١٩٠٥ علما بأن الفرنسيين كانوا يصرون على ان كل منصب يشغله فرنسى إذا خلا لابد وان يشغله فرنسى آخر ولكن الانجليز تجاهلوا ذلك.

[٥] استمرت حدة المنافسة بين اللغتين الفرنسية والانجليزية فى مدرسة الحقوق حتى اتمام الاتفاق الودى فى عام ١٩٠٤: Chirol, V: The Egyptain Problem P. 228

[٦] احمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن جـ٢، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ١٦٦.

[٧] عمل مفتشا عاما بنظارة المعارف فى ٦ فبراير ١٨٩٠ وحتى عام ١٨٩٧ حيث عين سكرتيرا عموميا للمعارف، وفى عام ١٩٠٦ رقى مستشارا للنظارة وكثيرا ما كان مجلس النظار يكلفه بمهام وكيل النظارة، وفى عام ١٩٠٧ عين سكرتيرا لمجلس المعارف الاعلى منذ ذلك الوقت بدأ فى تنفيذ سياسة الاحتلال التعليمية فى مصر وفى نجلزه شئون التعليم بها، وكان صاحب الكلمة العليا فى ادارة امور نظارة المعارف، للتفاصيل انظر اميل فهمى شنودة: سعد زغلول ناظر المعارف، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٧، ص ٨٥-٨٦.

ان يسلب منه سلطته، كما حاول ان يستثير عواطف الطلاب ضده بوضعه فيمواقف حرجه امامهم مما أدى إلى احتجاجات طلابه عليه.[١]

وقد خلف الاستاذ " جرانمولان" فى هذا المنصب المسيو " ادوارد لامبير Lambert" وكان متعاطفا مع القضية المصرية، ومؤيدا لمواقف مصطفى كامل الوطنية، ومشجعا لطلاب المدرسة على مقاومة الاحتلال الجاثم على صدر وطنهم.

وخلال فترة نظارة لامبير للمدرسة قام ببذل جهود واضحة فى سبيل رفع مستوى اساتذة المدرسة العلمى عن طريق تخصيصهم لتدريس فرع واحد من العلوم او بتقليل عدد الدروس التى يكلفون بها او اثارة روح المنافسة بينهم وترقية النجباء منهم. ونتيجة لتدخل المستشار الانجليزى " دنلوب" المستمر فى شئون المدرسة عبر له "لامبير" عن استيائه مما دفع " دنلوب" إلى تضييق الخناق عليه، والعمل على احراجه ومضايقته امام طلابه، وامام اساتذة المدرسة، وإلى معاملته بغلظة وفظاظة لدرجة انه الغى اجازته بعد الترخيص بها، وامره بالبقاء فى المدرسة إلى ان تصدر له أوامر اخرى.[٢] مما اضطر "لامبير" فى نهاية الامر إلى تقديم استقالته فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٠٧ رافضا ان يكون آلة صماء لسياسة غير قويمة، ومكدرة لصفاء العلاقات فى ادارة المدرسة.[٣]

وقد سافر "لامبير" إلى بلاده ومعه مشاعر طلابه، وعمل فى كلية "ليون" بعد ان اعطى للمصريين مظاهر تقديره العاطفى ومحاسن دروسه المميزة[٤]

وعلى الرغم من ان مدرسة الحقوق كانت احدى الخلايا النشطة للثقافة الفرنسية فى مصر حيث كانت تدرس القوانين الفرنسية [٥] وكانت الادارة والاساتذة من الفرنسيين فقد خلف

---

[١] عهدى: مذكرات الخديو عباس الثانى، ص ١٤٦.
[٢] عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، القاهرة، مطبعة حجازى ، ١٩٣٦، ص ١١٦.
[٣] Reid: Op. cit P. 19
[٤] عهدى: مذكرات عباس الثاني والجدير بالذكر ان المسيو "لامبير" كتب مقالا فى جريدة الطان الباريسية فضح فيها تصرفات دنلوب، ومحاولاته ان يجعل منه شريكا فى الدسائس التى كان يدبرها ضد سعد زغلول ناظر المعارف للتفاصيل انظر جرجس سلامة: اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى.ص ٣٨٣.
[٥] اعترف جورست فى تقريره بصعوبة تعلم القانون الفرنسى بلغة اخرى انظر التقرير سابق ذكره، ص ٨١ وإلى جانب ذلك فقد كانت اللغة الفرنسية معروفة فى الاوساط العالية والطبقة الوسطى.

المسيو "لامبير" فى ادارة المدرسة المستر "هيل Hill" الانجليزى الذى كان حديث عهد بالحصول على ليسانس الحقوق فقط وهى الشهادة التى يحملها كل طالب يتخرج من المدرسة فكانت هذه أول مرة يتقلد فيها انجليزى ادارة المدرسة[١] التى تنتظم فيها الدراسة على اصول القوانين الفرنسية مما اثار هياج الطلبة، واعتراض جريدة اللواء على ذلك اياما عديدة خاصة وان ناظر المدرسة الجديد كان لايعرف الكثير عن القانون المعمول به فى مصر، والذى كان يساير القانون الفرنسى فى الكثير من نصوصه.[٢]

وعلى الرغم من كل ذلك فقد استمر "هيل" فى منصبه مما ادى إلى احداث ضربة مؤلمة لنظام التعليم فى المدرسة، وتحديا كبيرا للثقافة الفرنسية. وخلال ذلك استبدل "هيل" اساتذة المدرسة الاكفاء من الفرنسيين بشباب من الانجليز كان يعينون بمجرد تخرجهم من الكلية الانجليزية فيقدمون إلى مصر مما جعل تأثيرهم فى الطلاب ضعيفا وحصيلتهم القانونية ضئيلة الامر الذى ادى إلى استخفاف الطلاب بهم وتذمرهم منهم وقد اوضح سعد زغلول ذلك فى مذكراته فذكر ان السير "الدون جورست"[٣] سأله عن مدى تأثير اساتذة مدرسة الحقوق على طلابها فقال انه لا تأثير لهم فيهم لضعف اغلب اساتذة المدرسة من الانجليز "ولامتلاء عقول التلامذه بعدم كفاءتهم"[٤] مما افقد التعليم بالمدرسة حيويته وجعل اركانه مشيدة على اسس غير ملائمة لتطلعات المصريين، وحاجات المؤسسات والمجالس القضائية[٥]

وخلال تولى المستر " هيل" نظارة مدرسة الحقوق أصدرت نظارة المعارف قانونا جديدا للمدرسة[٦] تحدد بمقتضاه شروط قبول الطلاب بضرورة حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية من القسم الادبى على ان تحدد النظارة فى كل عام اعداد الطلبة اللازم قبولهم، ويكون قبولهم على حسب ترتيبهم فى آخر امتحان لشهادة الدراسة الثانوية[٧] وتحددت مدة الدراسة فى المدرسة

---

(١) تيودور روزشتين: تاريخ المسألة المصرية – ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران – القاهرة، ١٩٢٣، ص ٢٩٨.

(٢) دافع حسين رشدى، عضو مجلس المعارف الاعلى عن ضرورة استمرار اللغة الفرنسية للتدريس بمدرسة الحقوق بقوله " ان الادبيات القضائية لقوانيننا تنحصر فى مؤلفات باللغة الفرنسية".
– انظر مجلس المعارف الاعلى جـ٢، جلسة ١٩٠٩/٤/٢٨ ، ص ١٣ ومن المعروف ان القضاء الانجلوسكسونى يختلف اشد الاختلاف عن النظم القانونية اللاتينية التى يعتبر القانون الفرنسى اهم نموذج لها.

(٣) المعتمد البريطانى فى مصر.

(٤) مذكرات سعد زغلول جـ٢، ص ٧١٥.

(٥) اسماعيل سرهنك:حقائق الاخبار عن دول البحار، جـ٢، القاهرة، المطبعة الاميرية ببولاق، ١٨٩٦، ص ٤٤٢

(٦) ظلت هذه المدرسة تابعة لنظارة المعارف حتى عام ١٩١٢ ثم الحقت بنظارة الحقانية وظلت ملحقة بها حتى عام ١٩٢٣ عندما اعيدت إلى نظارة المعارف.

(٧) انظر قانون مدرسة الحقوق الخديوية الصادر فى ٢٣ يوليو ١٩٠٨، ص ٩.

بأربع سنوات يقوم خلالها بدراسة مواد الشريعة الاسلامية، ونظام الحكومة والادارة والقضاء، ومقدمة عمومية لدراسة القوانين، والقانون الروماني، والاقتصاد السياسي، والتاريخ الاقتصادي، والقانون الادارى والمالى، والقانون المدنى، والمرافعات المدنية والتجارية، والقانون الجنائى، والقانون التجارى، والقانون الدولى الخاص ومبادىء عمومية للقانون الدولى العام، وتدرينات عملية فى قضايا او مسائل قانونية يجوز خلالها ارسال بعض الطلاب المتقدمين فى دراستهم لحضور جلسات المحاكم، وكتابة تقارير عن الجلسات يصححها المدرسون لهم كالموضوعات الانشائية[١] اما عن امتحانات الطلاب فتقرر ان يكون على مرتين الاولى فى النصف الأول من يناير وتكون تحريرية وشفوية فى جميع المواد ومن لم يحضرها لايقبل دخوله امتحان آخر العام، والثانية تعقد فى نهاية العام. وبعد امتحان السنة الرابعة يعطى للمقبولين فى الامتحان شهادة الليسانس المصرية فى القوانين التى تخول لصاحبها الحق فى تولى الوظائف القضائية والادارية[٢] وتم وضع لائحة لمكتبة المدرسة تم بها تنظيم محتويات المكتبة، ومسئولية امين المكتبة، وترتيب الكتب وتسجيلها، وقاعات الاطلاع، ومدة الاعارة، ولجان الجرد....إلخ.[٣]

وقد ظل المستر " هيل" على رأس مدرسة الحقوق حتى عام ١٩١٣ ثم حل محله المستر "شلدن آموس"[٤] الذى اخذ فى اعادة النظر فى المواد التى تدرس للطلاب بغرض زيادة التدريب العملى فى القوانيين حتى يستطيع الخريجون القيام باعمال المحاماة والقضاء[٥] . كما ادخل فى نظام التدريس واساليبه اصلاحات كثيرة وروحا جديدة.[٦]

واستمر الحال على هذا المنوال حتى قامت الحرب العالمية الاولى فغادر معظم اساتذة المدرسة الانجليز البلاد للمشاركة فى المجهود الحربى لبلادهم مما اتاح للمدرسين المصريين مهمة اعباء التدريس بالمدرسة باللغة العربيةوساعد على تعريب التعليم، واحلال اللغة العربية محل الانجليزية كلغة للدراسة. وقد خلف المستر " ايمرس" فى ادارة المدرسة المستر" فردريك باكر" ابتداء من ٢٨ سبتمبر ١٩١٥ وخلال ذلك تولى مناصب التدريس بالمدرسة من المصريين الدكاترة عبد الحميد بدوى، وعبد الحميد او هيف وبهى الدين بركات وحسن نشأت ومحمد كامل

---

(١) نفسه ، ص ١١-١٣.
(٢) نفسه ، ص ١٤-١٥.
(٣) نظارة المعارف العمومية:لائحة مكتبة مدرسةالحقوق الخديوية الصادرعليها قرارالنظارة فى ٢٣ يوليو ١٩٠٨
(٤) كان مستشارا بمحكمة الاستئناف الاهلية.
(٥) تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر ١٩١٣ مرفوع من الفيكونت كتشنر إلى السير ادوارد جراى - ترجمة المقطم، القاهرة، ١٩١٤ ، ص ١١٠.
(٦) انظر الكتاب الذهبى ، ص ٤٢٢.

مرسى. وقد قام هؤلاء الاساتذة وغيرهم بالتدريس باللغتين العربيةو الاجنبية. ومنذ ذلك الحين زاد النفوذ المصرى حتى صارت اللغة العربية لغة التدريس فى كثير من مواد الدراسة.

وفى السنوات التالية للحرب عين للتدريس بالمدرسة كثير من رجال القانون المصريين اختيروا من مناصب القضاء والمحاماة او من وظائف حكومية اخرى لتولى مناصب التدريس ومن هؤلاء نذكر الاساتذة احمد امين، ومكرم عبيد، وعلى زكى العرابى ومصطفى الصادق، وعبد الفتاح السيد، وعبد الرحمن فكرى ، ومحمد صادق فهمى، وعبد السلام ذهنى. كما اوفدت المدرسة فى سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ بعثتين من اوائل خريجها إلى اوربا للتخصص فى العلوم القانونية ليتولوا مناصب التدريس عند عودتهم.

وقد بذل هؤلاء الاساتذة جهودهم فى اخراج المؤلفات القانونية ذات الصبغة المصرية البحتة مما ساعد على تمصير دراسة القانون بالمدرسة[١] وكان من جراء ذلك ان كثرت المؤلفات القانونية فى كل فروع القانون الخاص والعام وكذلك فى فروع الدراسة الاقتصادية.

وفى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ عندما كان على ماهر ناظرا للمدرسة صدر قرار من احمد زكى ابو السعود وزير المعارف هذا نصه:

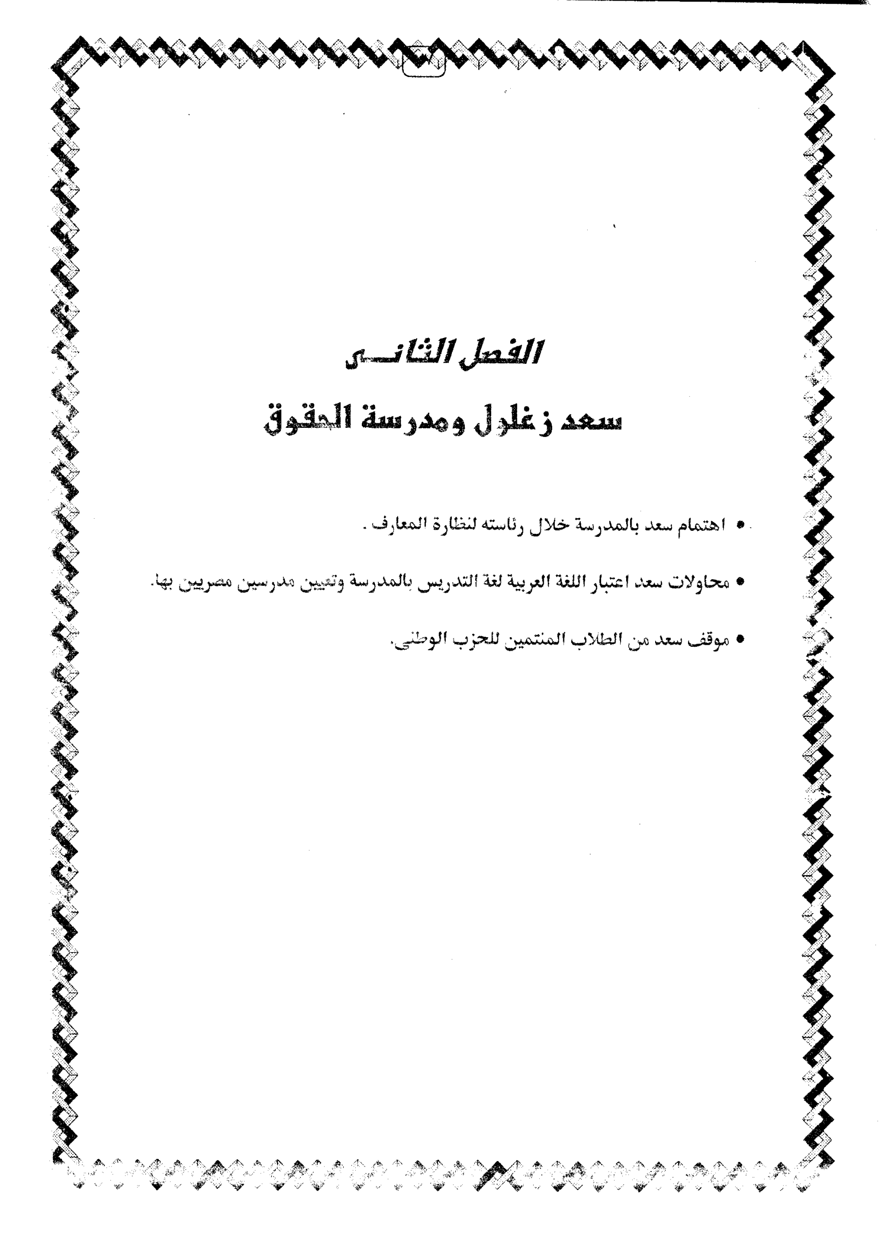
"بعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ بالموافقة مبدئيا على اقتراح وزارة المعارف انشاء جامعة اميرية. وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٢٠ مارس ١٩١٧ بتشكيل لجنة لاعداد مشروع نظام الجامعة وبعد الاطلاع على التقرير الذى قدمته اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢١، ونظرا لضرورة المبادرة بانشاء الجامعة الآن والتوفيق بين المناهج الحالية والمناهج الجديدة، تشكل لجنة لوضع نظام للدراسة المتوسطة لاقسام الجامعة الاربعة وهى الآداب والعلوم والطب والحقوق".

وفى ١١ مارس ١٩٢٥ صدر مرسوم بانشاء الجامعة المصرية، وادماج مدرسة الحقوق بها على ان تعتبر كلية جامعية واسند ادارتها إلى المسيو "ليون ديجى"[٢] صاحب المكانة العلمية المرموقة والذى خدم نظارة المعارف المصرية اكثر من ثلث قرن[٣] وكان من نتيجة ذلك بروز دور الدراسات القانونية والفقهية فى مصر. وامداد الوطن بالرجال الذين يصنعون له سلطاته الثلاث.

وبعد رحيل الاستاذ "ديجى" تم تمصير عمادة الكلية فاسندت هذه الوظيفة إلى الاستاذ احمد امين بك فى اول ابريل ١٩٢٦ وتلاه فى عمادة الكلية الدكتور محمد كامل مرسى وغيره من الاساتذة المصريين الاكفاء.

---

(١) الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية، جـ١، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.
(٢) عميد كلية بوردو بفرنسا، وقد تولى ادارة الكلية من ٢٩ نوفمبر ١٩٢٥ حتى اول مارس ١٩٢٦.
(٣) للتفاصيل انظر: مضابط مجلس النواب، مضبطة الجلسة الخامسة والخمسين فى ١٣ سبتمبر ١٩٢٦ ص ٩٤٩.



الفصل الثانـي

سعد زغلول ومدرسة الحقوق

- اهتمام سعد بالمدرسة خلال رئاسته لنظارة المعارف .
- محاولات سعد اعتبار اللغة العربية لغة التدريس بالمدرسة وتعيين مدرسين مصريين بها.
- موقف سعد من الطلاب المنتمين للحزب الوطني.

الفصل الثانى

" سعد زغلول والمدرســـة "

اهتم سعد زغلول خلال رئاسته لنظارة المعارف التى استمرت حوالى اربع سنوات (اكتوبر ١٩٠٦ – فبراير ١٩١٠) بمدرسة الحقوق[١] فقدم إلى مجلس الشورى مشروعا بتعديل مواد الدراسة فيها، ووافق عليه المجلس فى ١٧ نوفمبر ١٩٠٩. مما اباح دخول امتحانات المدرسة لجميع الطلاب سواء اكانوا ممن تلقوا دروسهم فى المدرسة أو من المنتسبين من الخارج.[٢]

ولما كان موضوع تعريب التعليم من المسائل المثارة بشدة بين صفوف الوطنيين والذى تصارعت فيه القوى الوطنيةمع سلطات الاحتلال خاصة وانه قد ظهر بين المصريين من تمرس على دراسة القانون ويتسم بالكفاءة لشغل هذا العمل[٣] فقد صرح سعد زغلول امام المجلس بأنه شرع فى تعيين مدرسين مصريين للعمل بالمدرسة على أن يقوم بعضهم بالتدريس باللغة العربية.[٤] ولما تمسك المستشار القضائى بتفضيل تعيين احد الاجانب فى احدى الوظائف الخالية بالمدرسة اعترض سعد زغلول على ذلك بحجه أن المدرسة تابعة لنظارة المعارف[٥] وليس لنظارة الحقانية، وأنه اعرف بمواطنيه من المستشار القضائى لانه اشترك فى هذا العمل مع بعضهم، وسمع البعض الآخر يترافع امامه[٦] ، وقام سعد بترشيح على ابو الفتوح وكيل النائب العمومى بمحكمة الاستئناف للانتداب فى هذه الوظيفة، ولكن نظارة الحقانية اعترضت على ندبه بحجة ان انتداب رجال المحاكم للتدريس مضر باعمالهم فى هذه المحاكم[٧]

---

[١] من المعروف ان سعدا درس الحقوق فى جامعة باريس بتشجيع من الاميرة نازلى فاضل.

[٢] انظر الملحق رقم (٦) وانظر ايضا. دار الوثائق: محافظ عابدين قرار رقم ١٤٤٤ بشان الترخيص للطلبه الخارجين عن مدرسة الحقوق الخديوية بتأدية امتحان آخر العام.

[٣] ذكر سعد زغلول من هؤلاء على ابو الفتوح وكيل النائب العمومى بمحكمة الاستئناف، انظر مذكرات سعد زغلول ، جـ٢ ، ص ٦٤٣.

[٤] محاضر مجلس شورى القوانين ١٩٠٩ – ١٩١٠ محضر جلسة ١٧ نوفمبر ١٩٠٩ ومذكرات سعد زغلول، جـ١، ص ٥٢٨.

[٥] ظلت المدرسة تابعة لنظارة المعارف حتى عام ١٩١٢ حيث انتقلت تبعتها إلى الحقانية، وفى عام ١٩٢٣ اعيدت إلى المعارف.

[٦] من المعروف ان سعدا عمل بالمحاماه فى الفترة من فبراير ١٨٨٤ وحتى يونيو ١٨٩٢ كما عمل بالقضاء قبل ان يحصل على ليسانس الحقوق نظرا لان العمل بالمحاكم فى ذلك الوقت لم يكن يتطلب مؤهلا قانونيا بقدر ما يعتمد على البلاغة، وحسن اللغة.

– عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤، جـ١ القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠، ص ١٣٣.

[٧] مذكرات سعد زغلول ، جـ٢ ، ص ٦٤٣ – ٦٤٤

ونتيجة للعوائق التى وضعت لتعيين اساتذة وطنيين فى هذه المدرسة طالب سعد بابداء العلة فى ذلك[١] وكان رد جورست ان العربية لاتصلح لتدريس علم الحقوق[٢]، كما انه لايوجد اساتذة اكفاء من المصريين يصلحون لتدريس هذا العلم.

ولما كان عدم وجود مؤلفات رصينة فى القانون باللغة العربية يعوق فكرة التدريس بهذه اللغة فى مدرسة الحقوق فقد اقترح سعد ترجمة امهات الكتب فى القانون إلى اللغة العربية حتى يمكن التدريس بهذه اللغة والاستغناء عن المعلمين الأوربيين وللوصول إلى هذه الغاية رأى سعد انشاء قلم للترجمة بنظارة المعارف، او تخصيص مكافأة مالية لكل من يترجم كتابا من هذه الامهات[٣] ولكن هذا الاقتراح لم يلق تجاوبا من دنلوب، ولامن بطرس غالى رئيس النظار مما جعل سعد زغلول يؤكد على ان اللغة العربية مثل غيرها من اللغات، وان التحقيقات فى القضايا امام المحاكم الأهلية تتم باللغة العربية[٤]

والواقع ان التدريس باللغة العربية بالمدرسة كان له ما يبرره خاصة وان استعمال اللغة القومية تيسر للطالب فهم دقائق يصعب على اى لغة اخرى التعبير عنها، وان اللغة العربية كانت لغة القضاء والمحاماة فى المحاكم الاهلية، وانه طالما ان حياة طالب الحقوق بعد تخرجه سيقضيها فى المحاكم التى لاتستخدم الا لغته، فان الاصرار على التدريس فىمدرسة الحقوق باللغة الاجنبية يعنى محاولة طمس الثقافة القومية.

يضاف إلى ذلك انه إذا كان هناك مبررا للتدريس فى المدرسة باللغة الفرنسية بحجة ان القانون المصرى مأخوذ عن الفرنسى، فانه بعد استبدال اللغة الفرنسية بالانجليزية التى يختلف عنها القانون المصرى تماما فانه كان من المنطقى استبدال لغة الدراسة بالعربية خاصة وانها لغة اهل البلاد القومية، كما ان المصطلحات القانونية فى الفقه مأخوذة من الشريعة الاسلامية، وان الفقه الاسلامى لايقل فى احكام الصياغة ولا فى متانة الاسلوب عن الفقه الرومانى.

وعلى اى حال فقد عمل سعد زغلول على تشجيع الوطنيين الأكفاء لشغل وظائف التدريس بالمدرسة فقام بتعيين بعضهم بصفة مساعدين[٥] كما ارسل اربعة منهم إلى اوربا للدراسة.[٦]

---

[١] نفسه، ص ٦٦١.
[٢] مذكرات سعد زغلول، جـ٣، ص ١١٤٩.
[٣] مذكرات سعد زغلول، جـ٢ ، ص ٩٧٢-٩٧٣.
[٤] مذكرات سعد زغلول، جـ٣ ، ص ١١٦٢.
[٥] نفسه، ص ١٣٠٠.
[٦] مذكرات سعد زغلول، جـ٢، ص ١٠١٥، جـ٣ ، ص ١٢٦٦.

وعلى الرغم من ذلك فقد كان لسعد مواقف اخرى فينتقد الدكتور عبد الخالق لاشين موقف سعد من رفضه تعيين المدرس المصرى مراد سيد احمد بمدرسة الحقوق بحجة ميوله للحزب الوطنى الذى كانت المدرسة بمثابة خلية له، ولرفضه العمل عنده كسكرتير كما ينتقده فى موضوع اعتراضه على استبدال ناظر المدرسة الانجليزى المستر "هل" بوطنى يمكنه ان يدير المدرسة.[1]

وبرجوعنا إلى مذكرات سعد زغلول التى استند عليها الدكتور لاشين يتضح حقيقة ما ذكره د./ لاشين فى ان سعدا اعترض على تعيين مراد سيد احمد لانه رفض العمل عنده فى وظيفه سكرتير، ولكن بالنسبة لكونه من الحزب الوطنى فان سعدا لم يذكر ذلك صراحة بل أوضح ان المذكور كان فى مقدمة المتهورين، وانه كان مغرورا جدا، ويعلن عن نفسه كثيرا، وانه لكون مدرسة الحقوق كانت وسطا هائجا سريع التأثر والانفعال، فانه خشى ان يكون فى تعيين هذا المدرس ما يزيد من توتر الموقف ومن هنا فضل احد المدرسين الفرنسيين لشغل هذه الوظيفة[2] ومعنى ذلك ان سعدا رغم تشجيعه لتولى المصريين وظائف هيئة التدريس بالمدرسة فانه كان يحاول اختيار الاكفأ والذى لايتعارض تعيينه ومصلحة المدرسة.

وبالنسبة لاعتراض سعد على تعيين ناظر وطنى للمدرسة بدلا من المستر "هل" الانجليزى فالحقيقة انه اثناء انعقاد مجلس النظار بقصر عابدين فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨ عرضت فكرة استبدال " هل" بسواه من المصريين ممن يمكنه ان يدير المدرسة بحيث لايكون للناظر الانجليزى كلمة بجانبه وكان رد سعد على ذلك ان المسألة صعبة للغاية خاصة وان هذا الوطنى الذى يجعل الاجنبى صفرا بجانبه يلزم ان يكون قويا فى فنه ذا سلطة روحية فيه، وان يكون حسن الادارة جدا حتى تكون له هيبه فى نفوس الطلبه، ونفوذ بينهم، ولا أرى وطنيا جامعا لهذه الصفات الآن.... والرأى عندى إذا كان من الممكن الذنيير ان يستبدل "هل" بانجليزى من اهل الفن كـ "ايمس" فانى اعرف ان له منزلة فى قلوب الطلبة، ومعرفة بفنه، وشهامه فى نفسه فبواسطة نفوذه فى الطلبة يؤثر على اخلاقهم وافكارهم وبواسطة كونه من اهل الفن يسعى لاستبدال الضعيف من المدرسين، ويكون ما يعرضه مسموعا مقبولا"[3] ومعنى ذلك ان سعدا كان يبحث عن العلاج الشافى الذى ينطبق مع ظروف المدرسة، وليس لتعيين اى وطنى يكون غير قادر على ادارة المدرسة مما يترتب عليه عواقب غير مأمونة يمكن ان تسيئ إلى سمعة المصريين.

---

(١) لاشين: المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢) مذكرات سعد زغلول ، جـ١، ص ٥٢٩.

(٣) مذكرات سعد زغلول، جـ٢، ص ٨٣٠ - ٨٣١.

وبعد ان كثرت شكاوى المسئولين من اثارة طلاب الحقوق للطلاب الآخرين، ودعوتهم المستمرة للاضراب فقد استدعى سعد بعض الطلاب من ذوى التأثير على زملائهم امثال شفيق منصور[١] ومصطفى الشوريجى[٢] ، وامين الرافعى[٣] وغيرهم والقى عليهم الكثير من النصائح مطالبا اياهم بالاهتمام بدروسهم، وتقوية كفاءتهم حتى يستطيعون خدمة بلادهم خاصة وان الكلام فى السياسة لايكون الامم، وانما تتكون الامم بالاخلاق الفاضلة، والمعلومات الكافية لسد حاجتها، كما اوضح لهم انه يعمل لصالحهم وصالح الوطن، وانه قدم لمدرسة الحقوق المساعدات التى ازالت الكثير من اسباب الشكوى.

كما دافع عنها دفاعا كريما فى كثير من المواضيع لتشترك مع الحكومة فى تقرير النظامات، ووضع القوانين، وحذرهم من عواقب قيامهم بالمظاهرات خاصة وان نصوص القوانين تمنع الطلاب من الاشتراك فى المظاهرات والاشتغال بالجرائد وان كل من يفعل ذلك يتعرض للعقوبة، وانه اذا تخلى عنهم فلايكون لهم نصيرا. وفى اعقاب ذلك اللقاء تعهد الطلاب امام سعد زغلول بالاهتمام بدروسهم وترك السياسة جانبا.[٤]

وفى الرابع عشر من ديسمبر ١٩٠٨ زار سعد زغلول مدرسة الحقوق واعرب عن سروره من سلوك طلبتها فى الفترة الاخيرة، "ونصحهم بالاشتغال بدروسهم وعدم الاشتغال بغيرها".[٥]

كما عمل على مهادنه العناصر المعتدلة من الطلبة والعمل على ضمهم إلى جانبه فى ضرب العناصر المتطرفة تجنبا لخطر انتشار افكارهم بين عموم الطلاب.

وقد ابدى بعض الطلاب استحسانهم لكلامه التى كان له اوقع الاثر فى نفوسهم ورفض البعض الاخر هذا المنطق من سعد واستمروا فى نضالهم من اجل استقلال بلادهم. فاستمرت المظاهرات وكثرت هتافات الطلبة فى كل مناسبة للمناداة بالحرية والاستقلال والدستور مما جعل سعد يهدد كل من يخل بالنظام ليس بالطرد من المدرسة فحسب بل باغلاق المدرسة إذا قام طلابها بالعصيان.[٦]

---

[١] اتهم فى قضية اغتيال بطرس غالى، ومع ان التهمة لم تثبت عليه فقد فصل من المدرسة، وارسله والده للدراسة فى اوربا، وعاد إلى مصر فىعام ١٩١٤ وعندما قامت الحرب العالمية الاولى نفته السلطة العسكرية الانجليزية إلى مالطة، وعاد إلى مصر فى اوائل ١٩١٩ وانضم إلى حزب الوفد، واتهم بالاشتراك فى مقتل السيرلى ستاك واعدم.

[٢] كان عضوا بارزا فى الحزب الوطنى، واعتقل اثناء الحرب العالمية الاولى، وعاد إلىمصر بعد انتهاء الحرب، وافتتح مكتبا للمحاماة.

[٣] كان عضوا فى ادارة نادى المدارس العليا، وتولى رئاسة تحرير العلم والشعب، اعتقل اثناء الحرب الاولى، وبعد ان افرج عنه عمل بالمحاماة، كما انضم إلى اللجنة المركزية للوفد ولكنه اختلف مع سعد عندما قرر الوفد معارضة لجنة ملنر.

[٤] مذكرات سعد زغلول، جـ٢ ، ص ٧٧٠-٧٧٤.

[٥] نفسه ، ص ٨١٦.

[٦] ابو الاسعاد: المرجع السابق، ص ٢٤٨-٢٥١.

الفصل الثالث

مدرسة الحقوق بين العمل السياسى والنهوض بالحركة القانونية

- المدرسة كمعقل للوطنية المصرية.
- تشبع طلاب المدرسة بافكار مصطفى كامل.
- مساندة طلاب المدرسة للخديو ضد الاحتلال خلال الازمة الوزارية.
- الاحتجاج على حضور الخديو استعراض الجيش الانجليزى.
- موقف طلاب المدرسة من سياسة المستشار الانجليزى.
- اشتراك طلاب المدرسة فى تشييع جنازة مصطفى كامل.
- مطالبة طلاب المدرسة باسقاط دنلوب.
- رفض الطلاب استقبال السلطان حسين كامل.
- اضراب الطلبه خلال ثورة ١٩١٩.
- دور رواد المدرسة فى تنشيط الحركة القانونية [محمد قدرى باشا - عبد العزيز فهمى - محمد حافظ رمضان - احمد لطفى السيد).
- دور المدرسة فى تنظيم مهنة المحاماة.

الفصل الثالث

"مدرسة الحقوق بين العمل السياسى والنهوض بالحركة القانونية"

أولا: مدرسة الحقوق والعمل السياسى:

كانت مدرسة الحقوق معقلا هاما من معاقل الوطنية المصرية وبيئة مهيئة لتشكيل العقول الشابه على فهم معنى الوطن والواجبات الوطنية، ومدرسة فى تبنى الزعامات السياسية واحتضانها، والعمل على انمائها، وتجمعا لتخريج الصفوة المصرية السياسية المثقفة. Intellectual Political Elite ذات الاصول الاجتماعية القادرة على دفع المصروفات السنوية للمدرسة والتى كانت ضعف مصاريف كل من مدرستى الطب والهندسة[١] وهذه الصفوة التى تتميز بدراسة القانون، ولاتقيد نفسها غالبا بالعمل فى خدمة الحكومة كانت اكثر اهتماما بالسياسة والصحافة من غيرها من الطلاب خاصة وان الدراسة بالحقوق كانت تشمل السياسة والاقتصاد، وإلى جانب ذلك فانهم كانوا يدرسون القانون لالعمل بالمحاماة فحسب بل للعمل فى السياسة، وتزعم الاجتماعات الطلابية وقيادة المظاهرات، وقد ساعدهم على ذلك تدريبهم فى الخطابة والمناظرة[٢]

ولما كان مقر مدرسة الحقوق بالقرب من قصر عابدين ومعظم الوزارات الحكومية فقد كان ذلك مناسبا لانجاح المظاهرات السياسية فى توصيل آراء الطلاب ومطالبهم إلى الخديو والحكومة[٣]، وإلى جانب ذلك فان قرب مقر جريدة اللواء[٤] من المدرسة قد مكن الطلاب من التردد على هذه الدار ومقابلة مصطفى كامل والاستماع إلى آرائه واحاديثه، واستجابة معظم طلبة الحقوق إلى ندائه.

وقد شارك طلاب المدرسة ابناء وطنهم فى أفراحهم وأتراحهم، كما أدوا رسالتهم نحو بلادهم على خير وجه. ويبدو أن الازمات السياسية والاجتماعية التى تعرضت لها مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر قد افرزت وبشكل طبيعى بعض الزعامات التى جمعت بين الادراك والوعى، وكانت وسيلتها فى الدفاع عن القضية الوطنية إثارة الجماهير بالخطب والمقالات الصحفية.

---

(١) كانت مصاريف هذه المدرسة ثلاثون جنيها مصريا مقابل ١٥ جنيها للطب والهندسة فى حين كانت مدرسة المعلمين الخديوية مجانية فى العديد من الأوقات.

(٢) احمد لطفى السيد: قصة حياتى ، ص ١٨.

(٣) Alexander, J: The Truth about Egypt , London, 1911, P. 197

(٤) كان مقر جريدة اللواء بشارع الدواوين - نوبار [illegible] وزارة العدل.

وكانت هذه الفئة المتعلمة الراقية التى نمت وترعرعت فى مدرسة الحقوق، وتشبع معظم أفرادها بأراء وافكار مصطفى كامل كانت من اكثر الزعامات قربا من نبض المجتمع المصرى وقضاياه ومشكلاته، كما كانت من اكثر الفئات المعارضة للانجليز.[١]

وقد ظهرت بين أفراد هذه الفئة روح التكتل، وتنظيم الكفاح وكان تأسيس نادى المدارس العليا أول مظهر لهذه الروح[٢] .

ولما كانت فرنسا تناصر الحركة الوطنية فى ذلك الوقت وقبل عام ١٩٠٤ فقد اعتمد زعماء هذه الحركة فى دعايتهم ضد انجلترا على الجرائد الفرنسية، وعلى المفكرين الفرنسيين المناوئين لانجلترا. ومن اجل ذلك عاملت السلطات الانجليزية طلاب هذه المدرسة بالشدة وحاولت تقليل اعدادهم بحجة احتياج البلاد إلى صرف افكار الشباب إلى تعلم الفنون والمهن الاخرى مما زاد من تحدى الطلاب لهذه السلطات وفيما يلى نعرض لذلك:

١- مساندة طلاب الحقوق للخديو ضد الانجليز خلال الازمة الوزارية ١٨٩٣:

خلال خلاف الخديوى عباس الثاني مع اللورد كرومر فيما يعرف بالازمة الوزارية، واصراره على عزل مصطفى فهمى رئيس النظار، ورفض اللورد كرومر لذلك قام طلبة المدارس العليا وفى مقدمتهم طلاب مدرسة الحقوق بمظاهرة وطنية لتأييد الخديو، واعتلى مصطفى كامل منصه الخطابة بين جموع الطلبة الذين احتشدوا للتعبير عن سخطهم على المحتل ووجه نداءه إلى المصريين للتكتل استعدادا للكفاح[٣] كما هاجم هو وزملاؤه جريدة المقطم لموقفها العدائى من الخديو[٤] ثم ذهب وفد من الطلبة برئاسة مصطفى كامل إلى مكاتب صحيفة لوبوسفور اجبسيان لشكرها على ما أبدت من شعور تجاه مصر والمصريين خلال الازمة الوزارية.[٥]

---

[١] عبد الرحمن الرافعى: مذكراتى ١٨٨٩-١٩٥١، القاهرة، دار الهلال، ١٩٥٢، ص ١٠.
[٢] فكر طلبة الحقوق فى انشاء هذا النادى فى عام ١٩٠٥،وشاركهم فى هذه الفكرة طلبة المدارس العليا الاخرى، وقد افتتح هذا النادى فى الخامس من ابريل ١٩٠٦: أنظر: الرافعى: المرجع السابق، ص ١٠-١١.
[٣] الرافعى: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، القاهرة، النهضة المصرية ١٩٦٢، ص ٣٠٩.
[٤] Le Bosphore Egyptien 22 Janvier 1893
[٥] عبدالمنعم الجميعى:الخديو عباس الثاني والحزب الوطنى،القاهرة،دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٢، ص ٧٣-٧٤.

٢- احتجاج طلاب الحقوق على حضور الخديو استعراض الجيش الانجليزى:

انتهز طلاب المدرسة فرصة موقعهم القريب من سراى عابدين للتظاهر احتجاجا على حضور الخديو الاستعراض العسكرى الانجليزى الذى اقيم بميدان عابدين فى التاسع من نوفمبر ١٩٠٤ بمناسبة الاحتفال بعيد الملك ادوارد السابع ووقوفه بجانب اللورد كرومر تحت العلم الانجليزى[1] ومشاهدته للعرض حتى نهايته كما انتقد مصطفى كامل هذا الموقف فى جريدة اللواء مما ادى إلى عدول الخديو عن حضور ذلك العرض منذ نوفمبر ١٩٠٦ والاكتفاء بالاشراف عليه من شرفه قصر عابدين.[2]

وفى التاسع من نوفمبر ١٩٠٨ واثناء رؤية الخديو للعرض من شرفة قصر عابدين قام طلاب مدرسة الحقوق بالاجتماع فى فناء المدرسة المطل على ميدان عابدين، والمقابل لشرفة القصر، واتفقوا على الهتاف بحياة الخديو والاستقلال، وما كاد هذا النداء يصل إلى اسماع الجمهور الذى كان يشاهد العرض حتى هتفوا بمثله بصوت عال غلب على هتاف الجنود الذين كانوا يهتفون بحياة ملك بريطانيا مما اضاع هيبة الاحتفال، واثار الروح الوطنية فى نفوس الأهالى. وقد تجددت هذه المظاهرة الوطنية من طلبه الحقوق ومن الجمهور فى احتفال الانجليز بعيد ملكهم فى التاسع من نوفمبر ١٩٠٩[3] مما دفع الانجليز إلىزيادة حنقهم على طلاب الحقوق الذين افسدوا عليهم احتفالهم، واوعزوا إلى نظارة المعارف بنقل مدرسة الحقوق إلى العباسيه.[4]

٣- الاحتجاج على موقف المستشار الانجليزى من طلبة المدرسة ١٩٠٦:

قام طلاب الحقوق الذين تأثروا إلى حد كبير بافكار ووطنية مصطفى كامل ورجال الحزب الوطنى بتحدى سلطات الاحتلال ومقاومته وذلك عن طريق تاسيس تنظيم سرى فى فبراير ١٩٠٦ تجلت أولى اعماله فى الدعوة إلى الاضراب بسبب مجموعة القواعد التى فرضتها نظارة المعارف بايعاز من "دوجلاس دنلوب" القابض على الادارة الحقيقة لنظارة المعارف، والتى استفز بها مشاعر الطلاب وهيج خواطرهم. وكان من أبرز هذه القواعد تشديد القيود على حرية الطلبه وحركتهم، وفصل الطالب الراسب بأى سنة دراسية وعدم السماح له باعادة قيده. وقد أيد

---

[1] أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن ، جـ٣، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ٥٦-٥٧.
[2] Alexander: op. cit , P. 196
[3] الرافعى: محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية، ص ٧٨-٧٩.
[4] Alexander: op. cit , P. 196

هذا الاضراب الاستاذ "لامبير ناظر المدرسة".[١] فتألفت لجنة من بينهم لتنظيم حركة الاضراب التى تعد اول حركة احتجاج ناجحة عرفتها المدارس المصرية ثم كان اول مظهر لحركة اجماعية يقوم بها طلبة مدرسة من سنتها الاولى إلى سنتها النهائية[٢] . وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعا عاما فى حديقة الازبكية تبارى فيه زعماء الطلاب فى القاء الخطب الوطنية، وتعاهد الطلاب فيما بينهم على التضامن، كما صوتوا فى اجتماع عام على الامتناع عن الدراسة حتى تجاب مطالبهم. وقد اتخذ الطلاب جريدة اللواء لسان حالهم فى نشر مظلمتهم، كما شجع مصطفى كامل هؤلاء الطلاب على تصرفهم[٣] فكتب مقالا فى اللواء شكر فيه طلاب المدرسة الذين اهتزت اركان القطر لحركتهم" واوضح أن هؤلاء الطلاب الذين ولدوا فى عهد الاحتلال وتربوا بمقتضى انظمته اظهروا فى هذا الاضراب " انهم ذوو اباء وشمم وعواطف راقية، وإرادة حقيقية، وانهم متضامنون متكاتفون عارفون لمعنى الاتحاد والاتفاق، غيورون على حقوقهم، محبون للعدالة، متشربون بروح الاستقلال"[٤] كما ندد مصطفى كامل بسوء ادارة نظارة المعارف والخلل والفساد المستشرى فيها، وعدم كفاءة المديرين لها، وطالب بزيادة الاهتمام بالتعليم بما يتماشى ومصلحة البلاد.[٥]

وإلى جانب ذلك فقد اكتسبت هذه الحركة تعاطفا من طلاب المدارس الاخرى، ومن بعض كبار الموظفين ومنهم "لامبير" ناظر المدرسة مما كان له تأثيره القوى داخل البلاد، وادى إلى تدخل اللورد كرومر فى الامر، واعلان نظارة المعارف تعطيل الدراسة لمدة اسبوع يبدأ من ٢٦ فبراير ١٩٠٦ وانذار كل من يتأخر من الطلبة عن الانتظام بالدراسة بالفصل النهائى وقد انتقد اللواء هذا القرار[٦]. وانتهى الاضراب بعد ان حصل الطلاب على وعد بالنظر فى مطالبهم والاستجابة إلى العادل منها [٧] على شرط ان يعودوا إلى الدراسة. فاتفق الطلبة على الرجوع إلى المدرسة فى الثالث من مارس ١٩٠٦. وفى اعقاب ذلك ونكاية فى الطلاب قام اللورد كرومر بتثبيت مركز المستر دنلوب سكرتير المعارف فرقاه مستشارا للنظارة فى مارس ١٩٠٦ مكافأة له على اخذ الطلبه بالشدة[٨] .

---

[١] الرافعى : مصطفى كامل ، ص ١٩٥-١٩٦.
[٢] محمد حسين هيكل: مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٧، ص٢٥.
[٣] ينسب البعض إلى مصطفى كامل دعوته إلى هذا الاضراب.
انظر: Landau, J: Parliaments and Parties in Egypt, New York, 1951, P. 123
[٤] اللواء فى ٣ مارس ١٩٠٦ تحت عنوان: " مسئلة الطلبة".
[٥] اللواء: المقال سابق الذكر.
[٦] الرافعى: مصطفى كامل، ص ١٩٦.
[٧] هيكل: مذكرات ، جـ١ ، ص ٢٥.
[٨] الرافعى: مذكراتى، ص ١٢.

ومع كل ذلك وعلى الرغم من انتهاء حركة اضراب الطلاب بشكل سلمى وسريع فانه قد اتضح من هذه الحركة كراهية المصريين للاحتلال وقدرة طلاب الحقوق فى التأثير على طلاب المدارس الاخرى والذى برز اثره فى قيام تعاون بين التنظيمات السرية للطلاب. فتشكلت جمعية التضامن الاخوى التى جمعت شمل العديد من طلاب المدارس المختلفة. والتحق بها طلبه من مدرسة الحقوق منهم شفيق منصور، وعبد الخالق عطية. ومحمود حلمى، ومحمد توفيق، وعبد الحليم البيلى وغيرهم.[١]

٤- الاشتراك فى تشييع جنازة الزعيم مصطفى كامل:

اسلم الزعيم الوطنى مصطفى كامل الروح فى العاشر من فبراير ١٩٠٨ وانتشر نعيه بسرعة البرق فى القاهرة والاقاليم. وقد قرر طلبة مدرسة الحقوق اعتبار يوم تشييع جنازته يوم حداد عام، تعطل فيه المدارس جميعها، ويشترك طلبتها فى تشييع الجنازة حاملين اعلام مدارسهم. وقد حمل طلاب الحقوق نعش الزعيم على اعناقهم مندوبين لذلك من قبل طلبة المدارس العليا[٢]، مما اغضب دنلوب وجعله يقترح الغاء امتحانات تلك السنة. وفصل الطلاب المنظمين لهذه الجنازة مع حرمانهم من جميع الامتحانات المقبلة ولكن سعد زغلول وقف لهذه الفكرة بالمرصاد قائلا " انها غاشية حزن ألمت الامة بأسرها فلا يعقل ان ينأى عنها شبان مصريون لمجرد كونهم طلابا فى مدارس اميرية"[٣] ،ونتيجة لذلك تزحزح دنلوب عن موقفه.

٥- مطالبة طلاب المدرسة باسقاط دنلوب:

نتيجة لاستفزاز دنلوب المستمر لمشاعر الطلاب اجتمع طلاب مدرسة الحقوق فى السادس من مارس ١٩٠٨ بحديقة الازبكية واجمع رأيهم على المطالبة بعزله، وكتبوا برقية للخديوى عباس الثاني فى هذا الشأن[٤] ، كما ارسل بعضهم خطابات تهديد بالقتل إلى دنلوب إذا اصر على البقاء فى منصبه.

---

(١) محمد ضياء الدين: الحزب الوطنى والنضال السرى، ص ٣٧.

(٢) الرافعى: مصطفى كامل ، ص ٢٧٢-٢٧٤.

(٣) العقاد: المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٤) مذكرات سعد زغلول، جـ١، ص ٤٦٦.

<u>٦- رفض الطلاب استقبال السلطان حسين كامل اثناء زيارته للمدرسة:</u>

عندما قرر السلطان حسين كامل زيارة المدرسة فى ١٧ فبراير ١٩١٥ اتفق طلبه المدرسة على الاحتجاج على هذه الزيارة بالتغيب عن المدرسة فى ذلك اليوم،مما أدى إلى غضب السلطان، واعتقال السلطة العسكرية للطلاب الذين حرضوا على ذلك وفصل سبعة عشر منهم[١]، وحرمان آخرين من أداء امتحانات آخر العام[٢] ونقل المدرسة من مكانها المطل على قصر عابدين إلى الجيزة.

وفى محاولة لتقرب السلطان من الشعب قام بزيارة المدرسة مرة أخرى فى العاشر من ابريل ١٩١٦ وخاطب الطلاب موضحا أن مستقبل البلاد بأيديهم، وان نجاحها وتقدمها يتوقفان على ما يبذلونه فى سبيلها من الاخلاص، وحب الوطن، كما اشار إلى ان مدارس الحقوق تربى النفوس على حب الحق والعدل، وانها ارقى المدارس واشرفها.[٣]

<u>٧- اضراب طلبة المدرسه خلال ثورة ١٩١٩:</u>

بعد اعلان نبأ القبض على سعد زغلول وصحبه انقلبت القاهرة رأسا على عقب، وسادت روح الغضب والسخط بين الطلاب كان طلبة مدرسة الحقوق اول المضربين عن تلقى الدروس منذ صبيحة يوم الاحد التاسع من مارس، فاجتمعوا فى فناء المدرسة يعلنون اضرابهم.

وعلى الرغم من محاولات "المستر والتون" ناظر المدرسة عدولهم عن ذلك فانهم لم يستمعوا إلى نصائحه، ونتيجة لذلك استدعى "المستر موريس ايموس" نائب المستشار القضائى الانجليزى لاقناع الطلاب بالعدول عن موقفهم وترك السياسة لآبائهم فكان رد الطلاب عليه ان اباءنا قد سجنوا، ولا ندرس القانون فى بلد يداس فيه القانون" وغادر الطلاب فناء المدرسة إلى مدرستى المهندسخانة والزراعة فخرج معهم طلبة المدرستين، وساروا جميعا فى المظاهرات يهتفون بحياة مصر وحياة سعد، وذهبوا إلى مدرسة الطب بالقصر العينى ومدرسة التجارة العليا بشارع المبتديان حيث انضم إليهم طلابها وساروا متظاهرين حتى ادركهم البوليس وحدثت الاشتباكات بينهم واعتقل العديد من الطلاب[٤]

ولم تتوقف مظاهرات الطلاب حتى عمت الاقاليم والارياف مما أدى إلى اغلاق المدارس إلى العام الدراسى التالى[٥]

---

[١] مذكرات سعد زغلول ، جـ٥، ص ٢١٤٥.

[٢] محمد سيد كيلانى: السلطان حسين كامل - فترة مظلمة فى تاريخ مصر ، القاهرة، دار الفرجانى، ١٩٦٧، ص ٧٦-٧٧.

[٣] الوطن فى ١٩١٦/٤/١٢.

[٤] الرافعى: ثورة ١٩١٩، جـ١، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٥٥، ص ١٧٠-١٧٢.

[٥] نفســــــه ، جـ٢ ، ص ٢٢.

وبعد أن انضمت مدرسة الحقوق إلى الجامعة فى عام ١٩٢٥ كانت كلية الحقوق من أبرز اعمدة الحركة الوطنية فى الأوساط الطلابية، فقاد طلابها معظم المظاهرات، وترأسوا الاجتماعات، وكان معظم وزراء تلك الفترة حقوقيين الا النادر منهم، وكان الطالب الذى يلتحق بكلية الحقوق يفخر بان احد طلاب هذه الكلية.

وهكذا يتضح أن الثقافة القانونية والأفكار السياسية التى تشرب بها الطلاب داخل المدرسة قد ساهمت فى تكوين الزعامات المصرية التى جمعت بين الحماس الناضج، والحس الوطنى المستنير وبين الطرح الفكرى والثقافى بأبعاده السياسية والاجتماعية مما أدى إلى زيادة الصحوة الوطنية فى مقاومة الاحتلال، وإلى تحمل طلاب المدرسة مسئوليتهم الكاملة فى إدارة دفة الكفاح الوطنى، وفى مواجهة الازمات والمواقف التى تعرض لها المجتمع.

ثانيا: دور مدرسة الحقوق فى تنشيط الحركة القانونية:

لم يقتصر دور المدرسة على تلقين العلم، وقصر المحاضرات على الكتب المقررة بل ساهمت فى تنشيط الحركة الفقهيه والفكريه فى مصر خاصة وانه تخرج منها معظم رجال القانون الذين نبغوا فى هذا العلم وارتبط دورهم بحركة التنوير الفقهى، ودراسة النظريات القانونية الحديثة، والدراسات الفقهيه المقارنة والذين كان يتعين عليهم صنع القانون كمشرعين، وتطبيقه كقضاه. هذا بالاضافة إلى تأثيرهم على النهضة الادبية والفكرية فى البلاد[1] ونتيجة لذلك قام العديد من خريجى هذه المدرسة بتمصير القانون، كما شاركوا بصلاتهم العلمية فى تحديث التشريع ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم العربى ايضا[2] فبذلوا جهودا كبيرة فى احياء حركة الفقه الاسلامى، ونفض التراب من فوقه وتقديمه إلى عالم القانون فتناولوا كتب الفقهاء فى المذاهب المختلفة، وقاموا بدراستها وترتيبها باسلوب يتفق مع طرائق البحث العلمى التى توصل إليها علماء الغرب، فوضعوا بذلك نظاما قانونيا لايقل فى قوته عن أحدث النظم الغربية، كما خطأ بعضهم خطوات جريئة ففتح باب الاجتهاد الذى اقفل فى زمن ركود الحركة الفكرية فى الشرق ومن هؤلاء محمد قدرى باشا صاحب المؤلفات الفقهيه الهامة، والفقيه القانونى عبد العزيز فهمى، وحافظ بك رمضان، واحمد لطفى السيد اللذان كانا يعادلان فى مرافعتهما القضائية اكبر المحامين فى اوربا[3]

---

[1] الرافعى: عصر اسماعيل، جـ١، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٤٨، ص ١٩٨.
[2] المقتطف: المجلد التسعين. الجزء الأول فى يناير ١٩٣٧، ص ٢٦.
[3] عهدى : مذكرات الخديو عباس الثانى، ص ١٤٩.

فقد اختص محمد قدرى باشا بتعريب قوانين المحاكم المختلطة وله العديد من الكتب فى احكام الشريعة الاسلامية.

وبالنسبة لدور لعبد العزيز فهمى فقد ترجم عن الفرنسية " مدونة جستنيان فى الفقه الرومانى" كما احترف المحاماه، وكان من اعضاء الجمعية التشريعية ثم وزيرا للحقانية فى عام ١٩٢٥ فرئيسا لمحكمة النقض والابرام، وهو احد مؤسسى الوفد المصرى الذى سافر مع سعد زغلول إلى باريس يضاف إلى ذلك انه تولى نقابة المحامين فى عام ١٩٤٢.

وبالنسبة لدور محمد حافظ رمضان(١) فقد احترف المحاماه، وانتخب نقيبا للمحامين فى عام ١٩٢٦ وكان من اعضاء مجلس النواب فى هذه السنة وتزعم المعارضة فيه، وجعل من اعضاء مجلس الشيوخ وتولى وزارة العدل ثم وزارة الشئون الاجتماعية وعرف بنزاهة اليد والضمير.(٢)

أما احمد لطفى السيد(٣) فقد عمل بالمحاماة وشارك فى تأليف حزب الامة وعين مديرا لدار الكتب المصرية فمديرا للجامعة المصرية عدة مرات فعضوا بمجلس الشيوخ كما عين رئيسا لمجمع اللغة العربية. وقد تأثر بقراءة كتب ارسطو ونقل منها إلى العربية" علم الطبيعة" و"السياسة" و "الكون والفساد" و " الاخلاق".

وإلى جانب ذلك فقد كان لهذه المدرسة دور مهم فى تنظيم مهنة المحاماة فبعد ان كان يرتادها الكثير من الافاقين من مدعى العلم بفن المرافعات والذين يسمون انفسهم افوكاتية(٤) رغم جهلهم بمعرفة القوانين قام خريجو هذه المدرسة بالترافع فى القضايا عن علم ودراية وكفاءة ومعرفة يمكن معها القول بان المحاماة فى مصر بلغت مبلغا يضارع ما وصلت إليه حال المحامين فى البلاد الاخرى من حيث الكفاءة والمعرفة باوضاع القوانين المختلفة.(٥)

ونتيجة لذلك اصدرت الحكومة لائحة المحاماة، فاصدرت للمحامين قانونا فى ١٦ سبتمبر ١٨٩٣ اطلقت عليهم فيه اسم " الافوكاتية" ووضعت شروطا جديدة لقبول المحامين امام المحاكم اهمها ان يكون طالب القيد حائزا لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على اتمام دراسته او شهادة من احدى المدارس الاجنبية بشرط ان تقرر اللجنة المشكلة لنظر طلبات المحامين انها تقوم مقام الشهادة المذكورة اولا، وان يكون حسن السمعة والسير.

---

(١) تخرج من مدرسة الحقوق فى عام ١٩٠٤.
(٢) الزركلى: الاعلام، جـ٦، ص ٧٧.
(٣) تخرج بمدرسة الحقوق فى عام ١٨٨٩.
(٤) التنكيت والتبكيت: العدد الثامن فى ٣١ يوليو ١٨٨١ ، ص ١٣٤ تحت عنوان افوكاتو جاهل لم يحسن وضع اسمه وفلاح مغفل.
(٥) الرافعى: مذكراتى، ص ١٥، ١٧، ٢١.

وفى عام ١٩١٢ تم انشاء نقابة تمثل المحامين لها جمعية عمومية ومجلس وصندوق[١] ، واعتبر القانون مجلس النقابة شخصا معنويا ينوب عن النقابة ويدافع عن مصالحها ويعمل باسمها، كما اعتبره سلطة ادارية من بعض الوجوه.[٢]

وقد ساهم هؤلاء المحامون فى الحركة العلمية القانونية فاصدروا عدة مجلات قضائية كانت خير معين للمتقاضين والمحامين ورجال القضاء نذكر منها الحقوق، والاحكام، والمحاكم، والجريدة القضائية وغيرها. كما ان نقابة المحامين اصدرت مجلة " المحاماة" يضاف إلى ذلك ان لمحامين فى عالم التأليف كتبا وابحاثا فى العديد من المسائل المدنية والجنائية والمرافعات.

ولم تتوقف اسهامات المدرسة فى خدمة المجتمع المصرى على ذلك بل ساهم العديد من خريجها فى المشاركة فى وضع دستور ١٩٢٣ الذى يعد من افضل الدساتير التى سايرت احدث المبادىء العصرية، فلجنة الثلاثين[٣] التى شكلت لهذا الغرض ضمت بين جنباتها حسين رشدى باشا رئيس اللجنة[٤] والذىكان من خريجى المدرسة . كما ضمت على ماهر باشا[٥] ومحمد توفيق رفعت باشا[٦] ، وعبد الفتاح يحيى باشا[٧] وعبد الحميد بدوى بك[٨] ، ومحمد على علوبه بك[٩] ،وعبد العزيز فهمى بك[١٠] وغيرهم[١١] وكل هؤلاء كان من خريجى المدرسة وقد اتمت هذه اللجنة مهمتها، ودفعت الدستور الذى أوكل للأمة كل السلطات، وجعل سلطانها فوق كل سلطان كما اقر هذا الدستور مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات بين المصريين امام القانون، واعطاهم الحرية المطلقة فى الاعتقاد وحرية ابداء الرأى امام الجميع.

---

[١] الكتاب الذهبى، ص ٣٧٦-٣٧٧.
[٢] نفسه، ص ٣٧٨.
[٣] لتفاصيل انظر الرافعى: فى اعقاب الثورة المصرية،جـ١، القاهرة ، النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٥٩، ص ٦٣.
[٤] تولى رئاسة الوزارة فى ابريل ١٩١٤، تولى وزارة العدل مرتين.
[٥] تخرج من المدرسة فى عام ١٩٠٢ وتولى رئاسة الوزارة اكثر من مرة.
[٦] تخرج من المدرسة فى عام ١٩٠٣ وتولى رئاسة مجلس النواب اكثر من مرة.
[٧] تولى وزارة العدل فى الفترة من ٢٠ يونيو إلى ١١ يوليو ١٩٣٠ كما تولى وزارة الخارجية مرتين.
[٨] تولى وزارة الخارجية من ٧ مارس ١٩٤٥ إلى ١٥ فبراير ١٩٤٦.
[٩] تخرج من المدرسة فى عام ١٨٩٩ وتولى نظارة المعارف من ٣٠ يناير إلى ٩ مايو ١٩٣٦.
[١٠] تولى وزارة العدل من ١٣ مارس إلى ٥ سبتمبر ١٩٢٥.
[١١] لمزيد من التفاصيل انظرالكتاب المئوى لكلية الحقوق السابق ذكره.

الفصل الرابع

من رواد مدرسة الحقوق الخديوية

تخرج من مدرسة الحقوق جيل من العلماء الأفذاذ والاساتذة الرواد الذين ارتفعوا بمكانة القضاء فى مصر، وعملوا على اصلاحه واستقلاله وتكبدوا المشاق من اجل رفعة الحق واقامة قواعده على أسس متينة وكانوا بمثابة الضوء الاحمر لكل حكم ظالم ليقف عند حده، حتى اطمأن الناس إلى ان فى مصر قضاء لايفرط فى حق، ومن هؤلاء الرواد نذكر محمد قدرى باشا الذى تقلب فى العديد من المناصب القضائية وتفخر المكتبة القانونية بمؤلفاته واحمد لطفى السيد الذى كان رسولا للفكر الليبرالى، وفيلسوفا للجيل عاش لوطنه ومن اجله وعبد الرزاق السنهورى الذى تعرض للضرب المبرح – وكان وقتها رئيسا لمجلس الدولة – لانه اصر على موقفه برفض الحكم العسكرى واعادة الحكم المدنى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وفيما يلى نعرض لذلك.

١- محمد قدرى باشا
[١٨٢١-١٨٨٨]

كان محمد قدرى من رجال القضاء البارزين، وكان واسع الاطلاع على المواد القانونية. ولد بمدينة ملوى فى صعيد مصر ودخل مدرسة الادارة والالسن[١] واتم دروسه بها، ونبغ فى معرفة العديد من اللغات، وقد عهدت اليه الحكومة المصرية الكثير من المهام المتعلقة بنقل القوانين او وضعها او شرحها[٢]

واختاره الخديوى اسماعيل مربيا لولى عهده، وتقلب فى كثير من المناصب فكان مستشارا فى المحاكم المختلطة وناظرا للحقانية فى نظارة شريف باشا الثالثة التى تألفت فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١[٣] والذى قام خلالها بتبويب الاحكام الشرعية وعلى يده وضعت لائحة المحاكم الاهلية الجديدة وسنت قوانينها[٤] ، وفى عهد هذه الوزارة ايضا ضم قدرى باشا إلى مجلس المعارف الاعلى[٥] الذى عمل فى تلك الفترة على تحسين احوال اساتذة المدارس ونظارها وزيادة رواتبهم وإلى جانب ذلك تولى قدرى باشا نظارة المعارف فى ٢٤ مايو ١٨٨٣ فى عهد نظارة محمد شريف باشا الرابعة[٦] واستمر على رأسها حتى ٧ يناير ١٨٨٤ [٧] .

ولقدرى باشا العديد من المؤلفات المشهورة منها " مرشد الحيران إلى معرفة احوال الانسان فى المعاملات المدنية الشرعية"، و " الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصية" و "قانون العدل والانصاف فى القضاء على مشكلات الاوقاف" وقانون الجنايات والحدود[٨]

وقد استعانت الحكومة بمؤلفات قدرى باشا وبغيره من اساتذة الحقوق فى اللجنة التى شكلتها لوضع قانون الاحوال الشخصية الخاصة باحكام الزواج وما يتعلق به من طلاق ونفقه دون التقيد بمذهب معين بل يستمد مواده من فقه المذاهب الاربعة ومن خلال ذلك اصدر السلطان حسين كامل قراره فى ٢١ ديسمبر ١٩١٤ بالغاء وظيفة القاضى التركى[٩]

---

[١] سميت مدرسة الحقوق فى بداية عهدها بمدرسة الادارة والالسن

[٢] جرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع، القاهرة، مطبعة الهلال، ١٩١٤، ص ٣٠٥.
Reid: op.cit. P. 17-18

[٣] الوقائع المصرية فى ١٧ سبتمبر ١٨٨١ وقد انعم الخديوى توفيق على محمد قدرى بك بالباشوية.

[٤] عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى، القاهرة، النهضة المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٤٩، ص ١٣٨.

[٥] انظر مجموعة الاوامر العالية لسنة ١٨٨١، ص ١٨٨.

[٦] عين قدرى باشا ناظرا للمعارف بدلا من احمد خيرى باشا: انظر النظارات والوزارات،جـ١، ص ١٢٦.

[٧] المركز القومى للبحوث التربوية: وزراء التعليم فى مصر وابرز انجازاتهم، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٦.

[٨] الرافعى:المرجع السابق،جـ١،ص ٢٧٨-٢٧٩ وجرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، جـ٤ القاهرة ١٩١٤.

[٩] كيلانى: المرجع السابق، ص ١٩٢.

٣-أحمد لطفى السيـــد

[١٨٧٢-١٩٦٣]

نشأ لطفى السيد فى اسرة مصرية صميمة بقرية برقين بمركز السنبلاوين دقهليـة وتـدرج فى التعليم حتى تخرج من مدرسة الحقوق الخديوية فى عام ١٨٩٤ مع الدفعات الاولى من الخريجين الذين كان عدد الدفعة منهم لاتزيد عن الاثنى عشر خريجا[١] ولما كانت وظائف القضاء تنتظر اولئك الخريجين فقد عين لطفى السيد فى سلك النيابة، واخذ يترقى حتى وصل إلى منصب وكيل نيابة عام ١٩٠٠ وعندما انتدب للعمل فى نيابة بنى سويف التقى هناك بصديقه عبد العزيز فهمى وشرع الرجلان يفكران فى حالة مصر، وانتهى بهما الامر إلى التفكير فى انشاء جمعية سرية كان غرضها تحرير مصر من الاحتلال وقد تاسست هذه الجمعية فى عام ١٨٩٦ واطلق عليها جمعية تحرير مصر ولما علم الخديو عباس الثاني بامر هذه الجمعية حاول ان يضمها إليه فأرسل مصطفى كامل لمقابلة لطفى السيد من اجل هذا الغرض فوافق وتقابل مع الخديو الذى طلب منه السفر إلى سويسرا لاكتساب الجنسية السويسرية والعودة إلى مصر لتحرير جريدة تقاوم الاحتلال تحت الحماية السويسرية فلا تستطيع انجلترا ان تحول دون ذلك وفعلا سافر لطفى السيد إلى سويسرا ثم عاد إلىمصر، وقدم تقريرا إلى الخديو يتلخص فى ان مصر لايمكن ان تستقل الا بمجهود ابنائها وانه من المصلحة ان يرأس الخديو حركة شاملة للتعليم العام[٢]

ورجع لطفى السيد بعد ذلك إلى نيابة الفيوم، فنيابة ميت غمر، فنيابة المنيا وفى عام ١٩٠٥ استقال من النيابة لخلاف فى الرأى القانونى بينه وبين النائب العمومى فعمل بالمحاماه مع صديقه عبد العزيز فهمى.

وقد شارك لطفى السيد فى تاسيس حزب الامة، وادارة صحيفة الجريدة لسان حال الحزب، واستمر فى هذا العمل حتى قيام الحرب العالمية الاولى فعاد إلى العمل الحكومى حيث عين رئيسا لنيابة بنى سويف فى عام ١٩١٥.

---

[١] عن اسماء هذه الدفعة. انظر الكتاب المئوى لكلية الحقوق، ص ٢٣٨.

[٢] عبد المنعم الجميعى: الخديو عباس الثاني والحزب الوطنى ١٨٩٢ -١٩١٤، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٢، ص ١١٧-١١٨.

ثم انتقل بعد ذلك للعمل كمدير لدار الكتب المصرية وفى هذا المكان أخذ يترجم مؤلفات ارسطو لان النهضة العلمية كما يراها لاتتم دون الاعتماد فى بادئ امرها على الترجمة قبل التأليف.[1]

وقد عمل لطفى السيد بالجامعة المصرية القديمة عضوا فى مجلس ادارتها ثم وكيلا لها، وعندما اسست الجامعة الحكومية فى عام ١٩٢٥ عين لطفى السيد مديرا لها واستمر فى هذا المنصب حتى عام ١٩٤٠ فيما عدا فترات قضاها بوزارة المعارف. وقد عين عضوا بمجمع اللغة العربية فى عام ١٩٤٠ فرئيسا له ١٩٤٥-١٩٦٣، كما عين وزيرا للخارجية عام ١٩٤٦ فنائبا لرئيس الوزراء وعضوا بمجلس الشيوخ.

وكان لطفى السيد يؤمن بالتطور كما كان يؤمن بالحرية، فوقف بالمرصاد لكل من حاول الانتقاص من هيبة الجامعة وكرامتها، لقد كانت حياة لطفى السيد من اجل مصر فسيحة متعددة فكان رسولا للفكر الليبرالى، وفيلسوفا للجيل، ورجل امة عاش لوطنه ومن اجله، لقد عاش لطفى السيد اخصب فترات تاريخ مصر الحديث فقد نشأ فى ثورة وختم حياته فى ثورة[2]

---

[1] مجمع اللغة العربية: المجمعيون، القاهرة ١٩٦٦، ص٤٢.
[2] احمد لطفى السيد: قصة حياتى، ص ١٦٠.

٣-الدكتور/ عبد الرزاق احمد السنهورى
[١٨٩٥-١٩٧١]

أحد اعلام القانون، وصاحب المؤلفات القانونية الهامة التى افادت العديد من الدول العربية فى وضع قوانيها ودساتيرها.

ولد عبد الرزاق السنهورى بمدينة الاسكندرية فى الثاني عشر من اغسطس ١٨٩٥. وبعد ان انتهى من دراسته الثانوية فى عام ١٩١٣ دخل مدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة، وحصل على شهادة الليسانس منها فى عام ١٩١٧ وكان ترتيبه الاول. وفى اعقاب ذلك عين وكيلا للنائب العام فى مدينة المنصورة وظل فى منصبه حتى قامت ثورة ١٩١٩ فانضم إلى الوفد، ودعا إلى اضراب الموظفين مما تسبب فى نقله إلى اسيوط. وفى عام ١٩٢٠ ترك السنهورى النيابة وعمل مدرسا للقانون بمدرسة القضاء الشرعى إلى ان اختير عضوا فى بعثة دراسية إلى فرنسا للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق فمكث هناك خمس سنوات من ١٩٢١ حتى ١٩٢٦ فحصل على دكتوراه فى العلوم القانونية، ودكتوراه فى العلوم الاقتصادية والسياسية، ودبلوم من معهد القانون الدولى من جامعة باريس[١]

وبعد عودته إلى مصر عين مدرسا للقانون المدنى بكلية الحقوق بالجامعة المصرية، وانشغل باعداد دروسه لطلابه فى مقدمة القانون، والمدخل لدراسته، وعقد الايجار، ونظرية العقد هذا بالاضافة إلى انه اخذ يذكى فى نفوس طلابه حب القانون وحرية الفكر، يحوطهم برعايته، ويفيض عليهم من علمه فكان استاذا جامعيا فذا مؤمنا برسالته العلمية.

وفى عام ١٩٣٥ سافر السنهورى إلى بغداد بدعوة من الحكومة العراقية حيث شارك فى انشاء كلية الحقوق هناك، وفى اعداد مشروع قانون مدنى جديد للعراق. وبعد عودته إلى مصر فى عام ١٩٣٦ عين عميدا لكلية الحقوق بالجامعة المصرية ثم عين قاضيا بمحكمة المنصورة المختلطة فمستشارا مساعدا بقلم قضايا الحكومة، فوكيلا لوزارة المعارف سنة ١٩٣٩، وبعد ان ترك هذا المنصب فى عام ١٩٤٢ اشتغل بالمحاماة لفترة ثم سافر إلى العراق لاعداد القانون المدنى العراقى. وفى عام ١٩٤٤ عين السنهورى وكيلا لوزارة العدل كما تولى وزارة المعارف اربع مرات كان آخرها فىوزارة ابراهيم عبد الهادى التى شكلت فى ١٩٤٨/١٢/٢٨ وظل بها حتى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ حيث عين رئيسا لمجلس الدولة فاقام قواعده على اسس متينة.

---

[١] د./ محمد مهدى علام: مجمع اللغة العربية - المجمعيون، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٠٠.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تمسك السنهورى بضرورة انهاء الحكم العسكرى، واعادة الحكم المدنى حرصا منه على مصلحة الوطن العليا مما اغضب العسكريين فدبروا مظاهرة ضده فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ خرجت من مبنى هيئة التحرير اندس داخلها بعض رجال البوليس الحربى، واقتحموا مبنى مجلس الدولة ودخلوا قاعة اجتماع الجمعية العمومية واعتدوا بالضرب على الدكتور السنهورى وعلى باقى اعضاء المجلس، واجبروهم على التوقيع على بيان بتأييد مجلس قيادة الثورة والجانب العسكرى مما أدى إلى اصابة الدكتور/ السنهورى بجروح شديدة دخل بسببها المستشفى[1]

وللدكتور السنهورى بصمات علمية هامة منها تأسيسه لمعهد الدراسات العربية العالية ليكون اطارا للدراسات المقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الحديثة، ومنها عضويته بمجمع اللغة العربية واسهامه فى وضع كثير من المصطلحات القانونية فى لجان القانون والاقتصاد[2]

---

[1] للتفاصيل انظر: نادية السنهورى وتوفيق الشاوى: عبد الرازق السنهورى من خلال اوراقه الشخصية، القاهرة، الزهراء، للاعلام العربى ١٩٨٨.

[2] مهدى علام: المرجع السابق، ص ١٠٠.

الخاتمـــــة

وهكذا يتضح ان تاريخ مدرسة الحقوق يعد صفحة مهمة فى تاريخ مصر الحديث، وسجل صادق يوضح التطورات الاجتماعية والسياسية التى مر بها هذا الوطن لمدة تجاوزت نصف القرن فمدرسة الحقوق تلك المؤسسة العلمية التى دعا الخديو اسماعيل إلى انشائها لاصلاح امور القضاء فىمصر، والحد من سيطرة الاجانب عليه، والتى جمعت ابناء الطبقة المتميزة من المصريين، وكانت بمثابة البؤرة التى عشعشت فيها الوطنية المصرية ونمت وترعرعت.

لقد لعبت مدرسة الحقوق دورا مهما فى تكوين الزعامات والقيادات الوطنية المستنيرة التى استوعبت مشكلات مجتمعها وتميزت بخصائص وقدرات لم تتوفر لغيرها من طلاب المدارس الاخرى خاصة وان منهج الدراسة بها كان يساعد على تنمية هذه الملكات والقدرات. فالظروف وحدها لاتشكل الزعامات بقدر ما يشكلها المناخ الملائم والظروف المناسبة التى تكشف عن هذه الزعامة او تلك، وتتيح لها فرصة الظهور، وكانت مدرسة الحقوق بمناهجها، والجو العلمى والثقافى السائد فيها خير مناخ لاتاحة الفرصة لظهور الزعامات المصرية التى ساهمت فى تشكيل وجه مصر الحضارى الحديث، وفى مسايره حركة التطورات السياسية والاجتماعية والقضائية التى تعاقبت على مصر.

وظلت مدرسة الحقوق تؤدى دورها التنويرى بين جنبات مصر، وفى عقول المصريين حتى تم انضمامها إلى الجامعة المصرية فى عام ١٩٢٥.

الملاحـــــــق

١-بيان بالمواد الدراسية، والقائمين على تدريسها بمدرسة الحقوق منذ انشائها فى عام ١٨٦٨ حتى عام ١٨٨٢.

٢-قرار وزارى بتاريخ ٨ يوليو ١٨٩٧ بمعادلة الدبلومات القضائية الاجنبية.

٣-قرار نظارة المعارف بشأن قانون مدرسة الحقوق الخديوية والصادر فى ٢٣ يوليو ١٩٠٨.

٤-قانون مدرسة الحقوق الخديوية نمرة ١٣٣٧ بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٠٨.

٥-قرار نظارة المعارف العمومية رقم ١٤٤٤ بشأن الشروط التى ينبغى ان تتوفر للترخيص للطلبه الخارجين عن المدرسة بتأدية الامتحانات.

٦-قرار نظارة المعارف بشأن برنامج التعليم بالمدرسة.

٧-اسماء من تولوا نظارة مدرسة الحقوق الخديوية منذ انشائها حتى انضمامها للجامعة.

٨-خريجو المدرسة الذين تولوا رئاسة الوزارة.

٩-خريجو المدرسة الذين تولوا رئاسة مجلس النواب.

١٠-خريجو المدرسة الذين تولوا رئاسة مجلس الشيوخ.

١١-خريجو المدرسة الذين تولوا وزارة العدل.

١٢-خريجو المدرسة الذين تولوا وزارة المعارف.

ملحق رقم (١)

بيان بالمواد الدراسية والقائمين على تدريسها بمدرسة الحقوق منذ انشائها فى عام ١٨٦٨ حتى عام ١٨٨٢[1]

الشريعة الاسلامية: الشيخ حسونه النواوى

الجغرافيا والتاريخ: عثمان رأفت، ويعقوب صبرى.

اللغة الفرنسيـــة: مسيو زار، ومسيو جرانجيه، وبطرس جورجيانى ومسيو كاستلى، وسعد مجدى، وحسن الجبيلى، وابراهيم صدقى.

الترجمة من الفرنسية إلى العربية:

محمد عبد الرازق، وأبو السعود افندى

القانــــــــون: اسماعيل سرى.

اللغة العربيـــة: الشيخ قناوى، والشيخ ابراهيم رحمى، والشيخ محمد عسكر والشيخ عبد العزيز اسماعيل، وعلى بك فهمى.

اللغة الايطاليــة: مسيو المانزى Almanzi ، ومسيو كاستلى.

اللغتان التركية والفرنسية: حمد الله امين.

اللغتان التركية والفارسية: عبد الله سكوتى، وعثمان نورى

الخط الأوربـــــــــــى: ابراهيم نجيب.

الخـط العربــــــــــى: محمد حليم ومصطفى ثاقب.

القانون واللغة اللاتينية: فيدال واسماعيل سرى وسليم الحجار.

اللغة الانجليزيــــــة: جرجس ملطـى.

القانون المدنى والقانون الرومانى:

سليم زكى وجرجس قدسى.

قانون التجارة العربى والتركى: يس محمد

المرافعـات: مسيو سواسون

القانون الرومانى والترجمة وقانون التجارة ومسك الدفاتر: يحيى ابراهيم.

---

[1] أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى اوائل حكم توفيق، الجزء الثاني عصر اسماعيل والسنوات المتصلة به من حكم توفيق ١٨٦٣- ١٨٨٢ ، القاهرة، مطبعة النصر، ص ٥٥٣-٥٥٤.

ملحق رقم (٢)

قــــرار من نظــــارة المعارف العموميــــة

[ناظرُ المعارف](*)

بعد الاطلاع على ما قـرره مجلس النظـار فـى الجلسـة المنعقدة فـى ٤ صفـر ١٣٠٩هـ (٧سبتمبر ١٨٩١) تحت رئاسة الحضرة الفخيمة الخديوية بشأن التعديلات المقتضى اجراؤها فـى قانون مدرسة الحقوق المصدق عليـه مـن المجلس المشـار إليـه فـى جلسـة ١٠ شـوال ١٣٠٣هـ (١٢يوليو ١٨٨٦).

وبعد الاطلاع على القانون المذكور، والتعديلات التى اجريت فيه بمقتضى القرار الصادر من نظارة المعارف فـى ٨ شعبان سنة ١٣٠٦ (٩ ابريل ١٨٨٩) بنـاء علـى مـا قـرره مجلس النظار فى جلسة ١٦ رجب (١٧ مارس سنة ١٨٨٩). قررنا ما هو أت:

(المادة ١)

قد صار تعديل المواد ١٢، ١٣، ٣٢ من هذا القانون بما سيذكر امام كل مادة بعـد:

المادة (١٣): [التعديـــل]

يجب على الراغبين المقبولين الذين لاقدرة لهم على دفع المصاريف الدراسية ان يقدموا فى الحال مكتوبا من اهلهم لناظر المدرسة بطلب اعفائهم من دفعها ويرفـق بهذا المكتـوب جميـع الاوراق أو المستندات المؤيدة حقيقة حالة فقر العائلة ثم يرسل ناظر المدرسة بعد اعطاء رأيه مجموع الاوراق إلى النظارة وهى تنظر بحسب مايتراءى لها فى ذلك.

والمعفون من دفع المصاريف الدراسية يسمون تلامذه مجانيين.

[الأصــــــــل]:

يجب على الراغبين المقبولين الذين لاقدرة لهم على دفع المصاريف الدراسية ان يقدموا فى الحال مكتوبا من اهلهم لناظر المدرسة بطلب اعفائهم من دفعها ويرفـق بهذا المكتـوب جميـع الاوراق أو المستندات المؤيدة حقيقة حالة فقر العائلة ثم يرسل ناظر المدرسة بعد اعطاء رأيه مجموع الاوراق إلى النظارة وهى تنظر بحسب مايتراءى لها فى ذلك.

والمعفون من دفع المصاريف الدراسية يسمون تلامذه (مجانية) ولايجوز ان يكون عددهم فى أى حال من الاحوال اكثر من عشر التلامذة الموجودين بالمدرسة.

(*) فيليب جلاد: قاموس الادارة والقضا (المدة من سنة ١٨٩٠ - ١٨٩٤) الاسكندرية، المطبعة البخارية، ١٨٩٥، ص ٥٢٨ - ٥٣٣.

المادة (١٣): [التعديـــل]

يجوز ترتيب مبلغ لايتجاوز جنيهين مصريين شهريا على سبيل الاعانة لمن كان فى فاقـة شديدة من التلامذة بحيث ان الذين يأخذون هذه الاعانة والذى يعفون من دفع المصاريف الدراسية لايتجاوز عددهم معا ١٠ فى المائة من مجموع عدد التلامذة الذين يدفعون المصاريف.

[الأصـــــــل]:

يجوز ترتيب مبلغ مائتى قرش شهريا على سبيل الاعانـة لمـن كـان فـى فاقـة شـديدة مـن التلامذة.

المادة (٣٢): [التعديـــل]

تدفع المصاريف الدراسية المقررة مقدما على ثلاثة اقساط متساوية على الوجه الآتـى: -

* القسط الأول فى السنة المكتبية.
* القسط الثاني فى اول يناير.
* القسط الثالث فى اول ابريل.

وكـل مـن تـأخر عـن دفـع المبلـغ المقـرر فـى ميعـاد قسـطه لايقبـل بالمدرسـة حتـى يفـى بالمطلوب منه.

[الأصـــــــل]:

تدفع المصاريف الدراسية المقررة مقدما على ثلاثة اقساط متساوية على الوجه الآتـى:-

* القسط الأول: ٥ جنيهات يدفع عند ابتداء الدروس.
* القسط الثانى: ٥ جنيهات يدفع فى ١٥ نوفمبر.
* القسط الثالث: ٥ جنيهات يدفع فى ١٥ فبراير.

وكـل مـن تـأخر عـن دفـع المبلـغ المقـرر فـى ميعـاد قسـطه لايقبـل بالمدرسـة حتـى يفـى بالمطلوب منه.

(المادة ٣)

يسرى هذا التعديل على التلامذة الذين يستجدون بهذه المدرسة مـن ابتـداء السـنة المكتبيـة التى أولها ٣ اكتوبر سنة ١٨٩١.

(المادة ٣)

على قلم عربى النظارة تنفيذ هذا القرار تحريرا ١٠ صفر سنة ١٣٠٩ –٣ سبتمبر سنة ١٨٩١.

مدرسة الحقوق ١٣ يونيو سنة ٩٢

《ترجمة قرار من نظارة المعارف العمومية》

(ناظر المعارف العمومية)

بعد الاطلاع على قرار النظارة الصادر على قانون مدرسة الحقوق الخديوية المصدق عليه من مجلس النظار فى جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ شوال سنة ١٣٠٣ (١٢ يوليو سنة ٨٦).

وبعد الاطلاع على تعديل القانون المذكور المرسل إلى مجلس النظار وعلى قرار المجلس الصادر فى جلسته المنعقدة فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٠٩ (٨ يونيو سنة ٩٢) بالتصديق على هذا التعديل. قرر ما هو آت.

《القانون النظامى لمدرسة الحقوق》

(الفصل الأول)

فى نظام المدرسة

(المادة ١)

بروجرام مدرسة الحقوق يشتمل على المواد الآتية التى يكون تعليمها الزاميا:

١- لغة عربية.

٢- لغة فرنساوية (دروس تاريخيةوفلسفية وادبية طبقا للبروجرام الرسمى.

٣- ترجمة.

٤- مسك دفاتر ومحاسبة.

٥- شريعة اسلامية.

٦- قانون مدنى (شرح القانون المدنى للمحاكم المختلطة والقانون المدنى للمحاكم الاهلية)

٧- قانون العقوبات (شرح قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات للمحاكم الاهلية).

٨- مرافعات مدنية وتجارية (قانون المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية).

٩- قانون التجارة (قانون المحاكم الاهلية والمحاكم المختلطة).

١٠- القانون الادارى.

١١- القانون الدولى الخاص.

١٢- مقدمة عمومية فى علم القوانين ومبادىء اولية فى الاقتصاد السياسى.

١٣- القانون الرومانى.

(المـــادة٢)

مدة الدراسة بهذه المدرسة أربع سنـــوات.

(المـــادة٣)

فى نهاية كل سنة مكتبية يقدم مدرسو المقدمة العمومية فى القوانين والاقتصاد السياسى والقانون الادارى والقانون الرومانى لناظر المعارف العمومية بروجراما مفصلا عن المواد التى ينبغى تدريسها فى التالى وهذه البروجرامات يقررها ناظر المعارف بعد اخذ راى ناظر المدرسة وتسرى هذه القاعدة علــى مدرسى العربى والفرنساوى فيجب عليهم كذلك فى اخر كل سنة دراسية تعيين المواضيع الفلسفية والتاريخيـة والادبيـة التى يرون تدريسها لتلامذتهم فى السنة التالية.

(الفصل الثانى)

فى قبول التلامذة بالمدرسة

(المـــادة ٤)

لاتقبل التلامذة بالمدرسة الا بالامتحـــان.

(المـــــادة ٥)

يكون الامتحان فى محل المدرسة ويصدر من النظارة قرار بتعيين يوم هذا الامتحان وساعة الابتداء فيه بناء على طلب ناظر المدرسة ويعلن هذا القرار فى الجرائد الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية بعد امتحانات اخر السنة ويدرج مرة على الاقل فى كل اسبوع مدة المسامحة العمومية بتمامها.

(المـــــادة ٦)

يجب على راغبى الدخول بالمدرسة ان يقدموا قبل اليوم المعين للامتحان بعشرة ايام على الاقل طلبا لناظر المدرسة مبينا فيه اسماؤهم والقابهم ومحل اقامة ابائهم او المتولين امرهم مع الايضاح التام ويرفق بهذا الطلب الاوراق الاتيــة:

اولا: شهادة دالة على ان عمر الطالب اكثر من ١٦ سنة.

ثانيا: شهادة الدراسة الثانوية.

ثالثا: حسن السلوك من المدرسة التىتخرج بها الطالب.

(المـــادة ٧)

الامتحان لقبول راغبى الدخول فى السنة الاولى من المدرسة يكون تحريريا وشفاهيا فالامتحان التحريرى يشمل:

اولا: انشاء حكاية صغيرة باللغة العربية.

ثانيا: املا فرنساوية.

ثالثا: ترجمة من الفرنساوى والعربى.

رابعا: تحرير عبارة فرنساوية فى موضوعين احداهما تاريخى والاخر جغرافى.

ويلاحظ مدرسو المدرسة تادية الامتحانات التحريرية ويصححون اوراقها. ومن تتضح فيهم اللياقة للقبول بالمدرسة يمتحنون بعد ذلك شفاهيا فى اللغتين العربيـة والفرنساوية والترجمة والتاريخ والجغرافية وعلى حسب اوراق الامتحانات التحريرية تعطى درجتان احداهما للخط الافرنكى والاخرى للخط العربى.

(المـــادة ٨)

يعمل جدول بترتيب الطلبة ترتيبا نهائيا على حسب مجموع الدرجات التى نالها كل منهم فى الامتحانين التحريرى والشفاهى ويرسل هذا الجدول من قبل ناظر المدرسة لنظارة المعارف لتقرر عدد التلامذة الذين ترى قبولهم ويعلق على باب المدرسة كشف باسمائهم.

(المـــادة ٩)

يجب على كل من يقبل بالمدرسة:-

اولا: ان يثبت بكشف حكيم المدرسة انه اجرى تطعيم الجدرى وان صحته جيدة.

ثانيا: ان يقدم مكتوبا من والده او المتولى امره المقيم بالقاهرة يتعهد فيه بملاحظة سلوك التلميذ فى الخارج واخطار ناظرالمدرسة فى حالة الاستقطاع واعطاء التلميذ شهادة عند عودته واخذه اذا حصل امر يستوجب رفته من المدرسة لتوصيله لاهله.

(المـــادة ١٠)

على التلميذ ان يورد حال دخوله المدرسة ثلث المصروفات الدراسية البالغ قدرها ١٥ جنيها مصريا فى السنة المكتبية وان يدفع علاوة على ذلك ١٠٠ قرش صاغ رسما للدخول بمكتبة المدرسة وهذا المبلغ يبقى حقا مكتسبا للمكتبة فى جميع الاحوال ولو لم يستمر التلميذ على تلقى الدروس بالمدرسة.

(المـــادة ١١)

إذا لم يف التلميذ بدفع المبلغين المنوه عنهما فى المادة السابقة فى ظرف الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ اعلانه بالقبول يشطب اسمه من بين تلامذة هذه السنة.

(المـــادة ١٢)

على الراغبين المقبولين الذين لاقدرة لهم على دفع المصاريف الدراسية ان يقدموا فى الحال مكتوبا من اهلهم لناظر المدرسة يطلب معافاتهم من دفعها ويرفق بهذا المكتوب جميع

الاوراق والمستندات المؤيدة حقيقة فقر اهلهم ثم يرسل ناظر المدرسة بعد اعطاء رأيه مجموع الاوراق إلى النظارة وهى تنظر بحسب ما يترای لها فی ذلك والمعافون من دفع المصاريف الدراسية يسمون تلامذة مجانية.

(المـــادة ١٣)

يجوز ترتيب مبلغ مائتى قرش شهريا على سبيل الاعانة لمن كان فى فاقة شديدة من التلامذة.

(المـــادة ١٤)

تنشر اسماء التلامذة المقبولين مجانا والذين بمرتبات فى الجريدة الرسمية مع توضيح اسماء اهليهم والقابهم وصناعتهم ومحل اقامتهم وكذلك الدرجات التى تحصلوا عليها فى امتحانات القبول ولايجوز فى اى حال من الاحوال ان يكون عددهم اكثر من عشر التلامذة الذين بالمدرسة.

ولايقبل من اى تلميذ طلب بترتيب الاعانة او المعافاة من المصروفات بعد انقضاء الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ دخوله بالمدرسة.

(المـــادة ١٥)

تكون المعافاة من دفع المصروفات الدراسية واعطاء المرتبات لمدة سنة واحدة ويجوز استمرارهما للسنة المكتبية التالية إذا ظهر من التلميذ حسن السلوك والاجتهاد فى التعليم وكذلك يجوز حرمانه منهما فى اى وقت من السنة المكتبية بناء على تقرير يقدم من ناظر المدرسة لنظارة المعارف العمومية. موضحة به الاسباب الداعية لذلك.

(الفصل الثالث)

فى التنقلات والامتحانات السنوية

(المـــــادة ١٦)

لايجوز نقل تلامذة السنة الاولى الدراسية إلـى السنة الثانية الا بعد تادية الامتحان فى جميع فروع التعليم ويكون عمل هذا الامتحان بمعرفة خوجات المدرسة تحت رئاسة ناظرها ويقدم عنه جدول بترتيب التلامذة للتصديق عليه من النظارة.

إذا كان متوسط التلميذ فى العلوم اقل من ١٢ او كانت احدى درجاته اقل من ٥ يتعين عليه اعادة دروس السنة الاولى وإذا لم ينجح مرة ثانية يطرد من المدرسة.

(المـــــادة ١٧)

يجرى امتحان تلامذة السنتين الثلاث الاخيرة بمعرفة لجنة ينتخب اعضاءها نـاظر المعارف من غير مدرسى المدرسة تحت رئاسة من يعينه من هؤلاء الاعضاء.

(المـــــادة ١٨)

الامتحانات على نوعين تحريرية وشفاهية فالتحريرية تكون فى كل علم من العلوم الغير قانونية على حدته ولاتكون فى جميع المواد القانونية بل تقتصر على مادتين فى كل سنة فتكون فى الشريعة الاسلامية والاقتصاد السياسى ومقدمة القانون فى السنة الاولى وفى الشـريعة والقانون الرومانى فى السنة الثانية والشريعة الاسلامية وقانون العقوبات فى السنة الثالثة والشريعة الاسلامية والقانون المدنى فى السنة الرابعة والامتحان فى الشريعة يكون باللغة العربية وفى غيرها باللغة الفرنساوية.

اما الامتحانات الشفاهية فتكون فى كافة العلوم الجارى تدريسها بالمدرسة، ويجرى ترتيب الطلبة علـى حسب مجموع الدرجات التى نالوها فى الاختبارين التحريرى والشفاهى والدرجات الكافية للانتقال من سنة إلى ارقى منها هى المبينة فى المادة ١٦.

إذا لم ينجح الطالب فى تأدية الامتحان يلزم باعادة دروس سنته فان رفض فى هذا الامتحان الثاني يطرد من المدرسة.

(المـــادة ١٩)

بعد امتحان السنة الرابعة يعطى للتلامذة شهادة تتميم دراسة القوانين التى تسمى شهادة السنسية المصرية ويبعث كشف باسماء المقبولين فى الامتحان إلى ناظر الحقانية وتعلن اسماؤهم فى الجرائد الرسمية وهذه الشهادة تعطى لحائزيها حق الدخول فى الوظائف القضائية والادارية بدون امتحان لذلك.

(الفصل الرابع)

فى التعليم والتأديب

(المـــادة ٢٠)

يخصص لكل فرع من فروع التعليم فى كل فرقة ثلاث او ست حصص فى الاسبوع على حسب اهميته وصعوبته

(المـــادة ٢١)

يرتب ناظر المدرسة جدول اوقات الدروس ويقدمه ابتداء للنظارة للتصديق عليه.

(المـــادة ٢٢)

على المدرس ان يصرف الوقت المقرر عليه فى التدريس ويبين كل يوم فى دفتر الدروس المواد التىدرسها للتلامذة تفصيلا.

(المـــادة ٢٣)

متى كان مقررا للعلم ست حصص فى الاسبوع تخصص منها حصتان شهريا لعمل امتحان تحريرى، او تمرينى بالكتابة ويصحح المدرسة اوراق الامتحان فى منزله ويبين للتلامذة الغلط الذى وقع منهم ثم يعطيها لناظر المدرسة بعد ان يضع على كل منها الدرجة التى استحقها التلميذ ويحفظ الناظر هذه الاوراق فى مجموعة خصوصية لكل منهم لآخر السنة.

(المـــادة ٣٤)

إذا كان مخصصا للعلم ثلاث حصص فى الاسبوع فيعمل فى الشهر امتحان تحريرى واحد على الاقل.

(المـــادة ٣٥)

يكون فى كل فرقة يوميا ست حصص ولناظر المدرسة ان يحدد ابتداء وانتهاء كل حصة ويغيرهما بحسب طول النهار وقصره وتخصص فى كل شهر جلسة علنية تكون على شكل جلسات المحاكم ووضعها تتمرن فيها التلامذة على المرافعة فى قضايا النزاع.

وهذه التمرينات تكون الزامية لتلامذة السنتين الاخيرتين وتكون المرافعات فيها تارة باللغة العربية وطورا باللغة الفرنساوية.

(المـــادة ٣٦)

إذا حضر تلميذ بالمدرسة بعد الوقت المحدد للدرس فلا يقبل فى يومه ويخبر أهله بذلك وتخطر النظارة عنه ويمكن رفته من المدرسة إذا تكرر منه التأخير او الاستقطاع.

ولناظر المعارف ان يعافى اى تلميذ من الحضور إلى المدرسة مدة ثلاثة شهور بناء على طلب ناظر المدرسة متى تحقق عنده ان ذلك الغياب لداع قوى بشرط ان التلامذة الذين يعافون بهذه الصفة يدفعون القسط ويؤدون امتحان الثلاثة شهور اسوة اقرانهم.

(المـــادة ٣٧)

يعد محل مستضئ بالنور للمذاكرة الليلية مدة ساعة ونصف فى كل ليلة لمن يريد الحضور من التلامذة لمذاكرة الدروس ولناظر المدرسة ان يمنع هذه المذاكرة إذا تراءى له عدم استقامتها.

(المـــادة ٣٨)

فى آخر كل سنة مكتبية يقدم ناظرالمدرسة للنظارة التغييرات التى يرى من الممكن عملها فى بروجرامات وجداول اوقات الدروس لتقدم التعليم.

(المـــادة ٢٩)

عند تقدم التلامذة فى دراستهم نوعا يمكـن ارسـالهم فئـة بفئـة إلـى المحكمـة المختلطـة او محكمة الاستئناف لحضور الجلسات بهما ويجب عليهم فى هذه الحالـة ان يحرروا ملخصا عن الجلسات التى حضروا فيها ثم تنظر هذه الملخصـات بمعرفـة الخوجـات ويضعـون عليهـا النمـرة المستحقة لكل تلميذ.

(المـــادة ٣٠)

تدرب التلامـذة ايضـا علىتمرينـات عمليـة تشـمل جميـع وجـوه مرافعـة مسـتوفاة فـى اى مخاصمة قضائية كالاعلانات ونتائج الاقوال والاقوال الشفاهية والدعاوى الفرعية وطرق الطعن والتنفيذ وتعرض اوراق هذه المرافعات فى آخر السنة على اعضاء الامتحان.

(الفصل الخامس)

فى الإدارة

(المـــادة ٣١)

تدفع المصاريف الدراسية المقررة مقدما على ثلاثة اقساط متساوية على الوجه الآتـــى:-

القسط الأول: خمسة جنيهات مصرية يدفع عند افتتاح الدراسة.

القسط الثانى: خمسة جنيهات مصرية يدفع من اول يناير إلى الخامس عشر منه.

القسط الثالث: خمسة جنيهات مصرية يدفع من ابريل إلى الخامس عشر منه.

وكـل مـن تـأخر عـن دفـع المبلـغ المقـرر فـى ميعـاد قسـطه لايقبـل بالمدرسـة حتـى يفـى بالمطلوب منه.

(المـــادة ٣٢)

المبالغ التى تدفع للمدرسة تصير حقا مكتسبا لها ولايجوز ردهـا مطلقـا فـى اى حـال مـن الاحوال مهما كان السبب.

(المـــادة ٣٣)

دفع المصاريف الدراسية يجعل للتلميذ حقا فى تلقى جميع الدروس وفى الحضور بالمذاكرة الليلية الاختيارية وفى اخذ ادوات التعليم كالورق والكراريس والكتب الدراسية وللتلامذة اولى المرتبات والمجانية اخذ ادوات التعليم والكتب الدراسية.

(المـــادة ٣٤)

تعد المدرسة للتلامذة عند الغذاء محلات اليمكخانة بادواتها كالصحون والكبايات والسكاكين والشوك والفوط اما الاكل فيتداركون أمره كما يشاءون واذا اتلفوا او اضاعوا شيئا مما اعدلهم من ادوات الاكل يلزمون به.

(المـــادة ٣٥)

للتلامذة ان يشتروا ما يرغبونه من الملبوسات وادوات التعليم والكتب من مخزن النظارة العمومى بالاثمان المقررة.

(المـــادة ٣٦)

يمنع من الدخول فى المدرسة من تكون قيافته غير منتظمة او حالته غير مرضية من التلامذة.

(الفصل السادس)

(المـــادة ٣٧)

لناظر المعارف بناء على طلب ناظر المدرسة ان يدخل فى بروجرام التعليم مواد جديدة يسن لها طريقا للتدريس ملائمة لمقتضيات الاحوال.

(أحكام وقتيـــة)

لايعمل بهذا القانون فيما يتعلق بتحديد زمن الدراسة بالمدرسة الا عند افتتاح السنة المكتبية فى اكتوبر سنة ١٨٩٢ وعلى ذلك تستمر التلامذة الذين هم الان بالمدرسة على تلقى دروسهم بها على حسب البروجرام القديم كما انهم يقضون بها الزمن المقرر للتدريس فى القانون المسنون سنة ٨٦ اما ما يتعلق من هذا القانون بكيفية الامتحان والاختبارات التحريرية فيعمل به حالا حسب ما هو مبين فى المادة الثامنة عشرة.

ولناظر المعارف ان يقرر بطريقة استثنائية تنفيذ مقتضى هذا القانون الجديد عند افتتاح الدراسة فى شهر اكتوبر سنة ١٨٩٢ على تلامذة السنة الثانية الدراسية مثل تلامذة السنة الاولى وذلك يكون بناء على راى ناظر المدرسة وعلى ما يظهر من نتيجة تلامذة السنة الاولى الحالية.

(المـــادة ٣٨)

على قلم عربى النظارة تنفيذ هذا القرار فى ١٣ يونيو سنة٩٢ (١٨ ذىالقعدة سنة ٣٠٩).

(ملحـــق)

*** بيان توزيع الحصص الاسبوعية على العلوم:**

سنة أولى [علوم غير قانونية]

عربى	٦ حصص
فرنساوى	٦ حصص
ترجمـة	٦ حصص
مسك دفاتر	٣ حصص

[علوم قانونيـــة]

شريعة اسلامية	٣ حصص
نظام القضاء والادارة	٣ حصص
مقدمة عمومية فى علم القوانين والاقتصاد السياسى	٦ حصص
مذاكرة فى العلوم القانونية السالفة الذكر	٣ حصص
المجمـــوع	**(٣٦ حصة) فى الاسبوع**

سنة ثانية [علوم غير قانونية]

عربـــــى	٦ حصص
فرنساوى	٦ حصص
ترجمـــة	٦ حصص

[علوم قانونيـــة]

شريعة اسلامية	٣ حصص
قانون رومانى	٦ حصص
قانون العقوبات	٣ حصص
مذاكـــــرة	٦ حصص

* توزع الست ساعات المختصة للمذاكرة على العلوم القانونية

سنة ثالثة [علوم غير قانونية]

عربـــــى	٦ حصص
فرنساوى	٦ حصص
ترجمـــة	٦ حصص

[علوم قانونيـــة]

شريعة اسلامية	٣ حصص
قانون مدنـــــى	٣ حصص
قانون الجنايات	٣ حصص
مرافعات مدنية وتجارية	٣ حصص
مذاكـــــرة	٦ حصص

* توزع ساعات المذاكرة على حصص العلوم القانونية

سنة رابعة [علوم غير قانونية لاحصص لها]

[علوم قانونية]

شريعة اسلامية	٣ حصص
قانون مدنـــــى	٣ حصص
مرافعـــــــات	٣ حصص

ملحق رقم (٣)

امتحانات تعادل الدبلومات القضائية الاجنبية

قرار وزاري

بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٨٩٧

نحن ناظر المعارف العمومية:

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ وعلى المادتين الثانية والسابعة من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ وبعد الاتفاق مع ناظر الحقانية قررنا ما هو آت:

المادة الاولى

الحاصلون من مدارس خارج القطر على دبلوم قضائى على حسب الشروط المبينة فى المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ يتعين على من يريد منهم اعتبار دبلومه معادلا للدبلوم المصرى ان يؤدى امتحانا بمدرسة الحقوق الخديوية فى المواد وعلى حسب الشروط الاتية وان يقدم طلبا بذلك لناظر مدرسة الحقوق على ورقة تمغة من فئة ثلاثة قروش قبل افتتاح الامتحانات السنوية بخمسة عشر يوما على الاقل وان يرفق بطلبه الاوراق الاتية:-

اولا: تذكرة الولادة.

ثانيا: شهادة الدراسة الثانوية.

ثالثا: الدبلوم القضائى الذى حصل عليه خارج القطر.

المادة الثانية

يعرض ناظر مدرسة الحقوق الخديوية جميع الطلبات على ناظر المعارف العمومية للاقرار على الطلبة الذين يقبلون فى الامتحان المتعلق بمعادلة الدبلومات وذلك قبل اليوم المحدد لافتتاح الامتحانات بثمانية ايام على الاقل.

المادة الثالثة

مواضيع الامتحانات هي:

اولا: الشريعة الاسلامية (الاحوال الشخصية)

ثانيا: قانون المرافعات الاهلى.

ثالثا: قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الاهليين.

رابعا: القانون الادارى المصرى.

وتنقسم الامتحانات إلى تحريرية وشفاهية.

المادة الرابعة

الامتحانات التحريرية على قسمين قسم يؤدى باللغة العربية فى موضوع الاحوال الشخصية الاسلامية وقسم يؤدى باللغة الأوربية فى موضوع قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات الاهليين. أما الامتحانات الشفاهية فموضوعها المواد الاربع المذكورة فى المادة السابقة.

المادة الخامسة

الامتحانات التحريرية والشفاهية يكون اجراؤها بمعرفة اللجنة التى تعينها نظارة المعارف العمومية لاجراء امتحانات آخر السنة وتقدير درجات الامتحان يكون على مقتضى احكام قانون مدرسة الحقوق الخديوية المعمول به وقت الامتحان[1]

المادة السادسة

كل طالب نجح فى اداء الامتحان تعطى اليه شهادة معادلة تسوغ له الدخول فى الوظائف الميرية وهذه الشهادة يعطيها ناظر المعارف العمومية باسم الحكومة المصرية.

المادة السابعة

على كل طالب ان يدفع للمدرسة رسما قدره جنيهان مصريان قبل افتتاح الامتحانات بثلاثة ايام على الاقل بحيث لايقبل فى الامتحان من لم يدفع هذا الرسم ولايرد الرسم لصاحبه بحال من الاحوال.

المادة الثامنة

على السكرتير العمومى تنفيذ هذا القرار

تحريرا فى ٨ صفر سنة ١٣١٥ (٨ يوليو سنة ١٨٩٧)

عن ناظر المعارف

(يعقوب)

---

[1] تعدلت هذه المادة بالقرار الوزارى الصادر فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٠٨ نمرة ١٣٣٨.

ملحق رقم (٤)

تقرير المستشار القضائى ملكولم ماكليريث عن عام ١٨٩٩ حول تعديل نظام التعليم فى مدرسة الحقوق واسباب تأسيس فصول لتدريس القانون بالانجليزية[1]

وقد حصل فى هذه السنة تعديل جديد ذو اهمية كبرى فى نظام التعليم فى هذه المدرسة وفى المواد التى تدرس فيها فان التدريس فيها لم يكن من قبل الا بلغتين هما العربية والفرنسية فكانت الشريعة الغراء تدرس طبعا باللغة العربية، وما عداها من القوانين المصرية وغيرها يدرس بالفرنسية . وقد صدر ذلك التعديل بقرار وزارى بتاريخ ٢٣ مارس ١٨٩٩ يقضى بتأسيس فرق انجليزية تسير موازنة للفرق الفرنسية بحيث يتيسر للتلاميذ ان يدرسوا الحقوق باللغة العربية وبالفرنسية او الانجليزية على حسب ما يرغبون. وربما يظهر للبعض ان الاخذ فى استعمال اللغة الانجليزية لتدريس الحقوق المصرية، التى هى من غير شك ناسجة على منوال الحقوق الفرنسية ومؤسسة عليها امر لاتؤمن عقباه. نعم انه غير خاف ان توجد لاول وهلة اعتراضات ظاهرة الوجاهة على التدريس باللغة الانجليزية اهمها ان جميع المؤلفات القانونية، وجميع الشروح العلمية والمجموعات القانونية والموضوعات القضائية انما هى باللغة الفرنسية، فيتعسر فهمها على من لايعرف هذه اللغة. كما ان القوانين الاهلية لم تترجم إلى الان إلى اللغة الانجليزية. ولكن المتبصر فى الامر يتضح له ان تلك الاعتراضات لاتؤثر فى قيمة ذلك المشروع لما ينجم عنه من الفوائد. فان عدم ادخال اللغة الانجليزية فى الحقوق اقفالا للباب دون الشبان المصريين المتزايد عددهم سنويا ممن درسوا العلوم فى المدارس باللغة الانجليزية فقط ولم يتعلموا اللغة الفرنسية، فتدريس الحقوق باللغة الانجليزية فيه نفع عظيم وفائدة كبرى لاولئك الطلاب. هذا الاحساس الشريف هو الذى جعلنا نبذل ما فى وسعنا للتغلب على ما يعترض هذا الموضوع من الصعوبات السابق بيانها. ولقد كان اول ما يجب ان يعمل فى هذا الصدد هو ترجمة القوانين ترجمة يراعى فيها الدقة والاتقان إلى اقصى حد ممكن. وقد قام بهذا العمل الخطير مستر شلدون ايموس من موظفى نظارة الحقانية. وانجزه على احسن ما يرام بفضل

---

(١)الكتاب الذهبى للمحاكم الاهلية ، جـ١ ١٨٨٣-١٩٣٣، ص ٤١٦ - ٤٢٠.

عناية فريق من أعضاء محكمة الاستئناف الأهلية وجميل مساعدتهم ثم من جهة اخرى ادخل تعديل فى النظام فرض بمقتضاه على طلبة القسم الانجليزى فى مدرسة الحقوق ان يتلقوا دروسا باللغة الفرنسية مدة ثلاث السنوات الاولى لكى يكونوا قادرين على مطالعة الكتب الفرنسية، كما فرض اختيارهم فى آخر كل سنة من هذه السنوات تحريريا وشفويا اختبارا دقيقا فى تلك اللغة. وبذلك يكون طلاب القسم الانجليزى على درجة من التمكن فى اللغة الفرنسية تكفل لهم على الاقل القدرة على المطالعة كطلاب القسم الفرنسى فلا يوصفون بالعجز بالنسبة لهم. بقى علينا ان ننظر فى مسالة الكتب القانونية التى ينبغى ان تكون باللغة الانجليزية، وجلى انه اصبح من الممكن اتباع طريقة لهذا الغرض أقوم — بالنسبة للاحوال الحاضرة — من الطريقة المتبعة الآن، وذلك لان الشروح القانونية المستعملة سواء أكانت فرنسية أم بلجيكية. لاتعود بكثير من الفائدة على طلبة الحقوق المصريين. فان القوانين المصرية وإن كانت فى الاصل تابعة للقوانين الفرنسية الا ان توالى الايام، وكثرة التجارب اظهرا مواقع النقص والقصور فيها حتى لقد تعين تعديلها فى وقت لآخر فى مواضع كثيرة منها كما نوهت فى تقريرى فى العام الماضى. وكانت تلك التعديلات تؤخذ من شرائع اخرى مغايرة كل المغايرة للشريعة الفرنسية فى التقاليد والاخلاق والمشارب والغايات مما جعل القوانين المصرية تتباعد كثيرا سنة بعد سنة عن النموذج الاصلى الذى نسجت على منواله وترتب على ذلك ان الشروح الفرنسية والاحكام الفرنسية صارت فى الغالب تجر الطلبة إلى الغلط اكثر مما تساعدهم على تفهم القوانين المصرية التى اخذت تكون قوانين ذات صبغة خاصة عن غيرها من القوانين، وصائرة بالتدريج إلى ان تكون منفصلة عنها بالكلية. ولهذا الاسباب يمكن القول بانه قد حان الوقت الذى ينبغى فيه ايجاد شرح قائم بذاته للقانون المدنى المصرى.

وقد اوعزت نظارة الحقانية فعلا بالقيام بهذا العمل الشاق إلى كل من مسيوتستو مدير مدرسة الحقوق الخديوية، ومستر هربرت هالتون[1] القاضى فى محكمة الاستئناف الاهلية الحائز لشهادة المحاماة من انجلترا، ولشهادة الدكتوراه من كلية باريس. وهذا الشرح يتكون من جزءين وسينشر بالانجليزية والفرنسية[2] وربما ظهر الجزء الاول منه فى خلال هذه السنة، ولاشك فى

---

(١) هو هربرت ولسن هالتون، وقد عين بعد ذلك وكيلا لمحكمة استئناف مصر فى الفترة من ٢٤ اكتوبر ٩١٦ إلى ٨ سبتمبر ١٩١٩. أنظر: الكتاب الذهبى، ص ٢١٠.

(٢) لم ينشر الشرح الفرنسى، وظهر الشرح الانجليزى فى جزءين ١٩٠٤-١٩١١.

انه سيكون ذا فائدة عظمى ومعوانا قويا، لا للطلبة فقط بل للقضاه ايضا ولكل من يشتغل بعمل من اعمال القوانين المصرية ومتى تم التعديل الجارى الان فى قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات يصبح من المرغوب فيه ايجاد شرح لهما مماثل للشرح المذكور[١]

وقد تم بالفعل امر ايجاد قسم انجليزى فىمدرسة الحقوق وظهر من اقبال الطلبة عليه ما جعله مقرونا بيمن الطالع وحسن الحظ. إذ كان عدد الطلبة الذين انتظموا فى سلكه فى شهر اكتوبر الماضى سبعة عشر طالبا فى حين ان الطلبة الذين بالقسم الفرنسى لم يزد عددهم على واحد وعشرين طالبا. ثم ان مستر هالتون هو الذى يدرس باللغة الانجليزية المقدمة العامة فى القوانين. ومستر شلدون ايموس هو الذى يدرس الاقتصاد السياسى ومستر منتيف سميث المحامى الاسكتلندى البارع الذى عين حديثا فى نظارة المعارف العمومية هو الذى يدرس القانون الرومانى.

وهذا القسم الانجليزى سيراقب بمزيد الاهتمام وجليل العناية من الذين يودون من صميم الفؤاد نمو المحاكم نموا حقيقيا. فان بين هذا القسم وبين مستقبل النظام القضائى فى القطر المصرى ارتباطا كبيرا، فكلما سار فى طريق التقدم كان نظام القضاء مسايرا له، والعكس بالعكس.[٢]

---

[١] ظهر شرح لقانون العقوبات باللغة الانجليزية اخرجه المستر جودبى فى سنة ١٩١٤.

[٢] يتضح من هذا التقرير رغبة الانجليز فى تقليص النفوذ الفرنسى بالمدرسة إلى اقصى حد وذلك عن طريق تشجيع للقسم الانجليزى بالمدرسة على حساب القسم الفرنسى، وتعديل القوانين المصرية تعديلا يلائم مقتضيات البيئة المصرية وحاجة البلاد بحيث لايعود القانون الفرنسى بالفائدة المرجوة على طلاب المدرسة يضاف الى ذلك ان انجلترا كانت ترتب فى تعديل النظام القضائى المصرى والغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الاجنبية.

ملحق رقم (٥)

قــرار

" من نظارة المعارف العمومية"

بشأن قانون مدرسة الحقوق الخديوية

• ناظر المعارف العمومية

-بعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٧ بشأن قانون مدرسة الحقوق الخديوية.

وعلى ما اقترحه مجلس مدرسة الحقوق بجلسته المنعقدة فى ١٩ مايو سنة ١٩٠٨ بشأن التعديلات المراد ادخالها على القانون المذكور.

وعلى ما اقترحته اللجنة العلمية الادارية بجلستها المنعقدة فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨.

وعلى ما رآه مجلس المعارف الاعلى بجلسته المنعقدة فى ١٤ يونية سنة ١٩٠٨.

وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بجلسته المنعقدة فى ٢ يوليو سنة ١٩٠٨.

قــرر ما هو آت

يعمل بمقتضى قانون مدرسة الحقوق الخديويـة المرفق بهذا المصدق عليه من مجلس النظار فى جلسة ٢ يوليو سنة ١٩٠٨ ابتداء من السنة المكتبية ١٩٠٨-١٩٠٩.

سان ستيفانو فى ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٢٦ — ٢٣ يوليو سنة ١٩٠٨.

ناظر المعارف

بالنيابة (احمد مظلوم)

ملحق رقم (٦)

نظارة المعارف العمومية

قانـــون مدرسة الحقوق الخديوية
الصادر عليه قرار النظارة المؤرخ فى ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٢٦
٢٣ يوليو سنة ١٩٠٨ نمرة ١٣٣٧

الباب الأول

[فى شروط القبـــول]

المادة الأولى:

الطلبة الحائزون لشهادة الدراسة الثانوية (قسم الادبيات) يجوز قبولهم بمدرسة الحقوق الخديوية.

وتحدد النظارة فى كل سنة عدد الطلبة اللازم قبولهم بناء على طلب ناظر المدرسة.

المادة الثانية:

يكون قبول الطلبة على حسب ترتيبهم فى آخر امتحان لشهادة الدراسة الثانوية

المادة الثالثة:

على طالبى الدخول بالمدرسة ان يقدموا قبل افتتاح الدراسة بخمسة عشر يوما على الاقل لناظر المدرسة طلبا على ورقة تمغة مبينة فيه أسماؤهم وألقابهم وموضح فيه بالضبط عنوان آبائهم أو أولياء امورهم مع بيان عنوان مراسلهم إذا اقتضى الحال ذلك وينبغى ان يصحبوا هذا الطلب بما يأتى:-

أولا: استمارة نمرة ٣٤ محررة كما ينبغى وهذه الاستمارة يعطيها ناظر المدرسة ويجب ان يمضيها والد الطالب أو ولى امره أو يمضيها المراسل إذا اقتضى الحال ذلك.

ثانيا: شهادة ميلاد الطالب.

ثالثا: شهادة الدراسة الثانوية (قسم الادبيات).

رابعا: شهادة بحسن السلوك من ناظر آخر مدرسة كان بها الطالب ان كانت غير اميرية او من الجهة المختصة ان كان الطالب درس بمنزله.

وأما الطلبة الذين ينقص عمرهم عن ١٦ سنة او يزيد عن ٢٥ سنة فلا يقبل طلب دخولهم بالمدرسة الا بقرار خصوصى من نظارة المعارف العمومية.

المادة الرابعة:

إذا كانت طلبات الدخول المقدمة من التلاميذ الحائزين لشهادة الدراسة الثانوية (قسم الادبيات) فى آخر امتحان اقل من العدد الذى حددته النظارة على مقتضى المادة الاولى يجوز للناظر ان يقبل من الطلبة الذين بيدهم شهادة الدراسة الثانوية من السنة السابقة أو من زمن اسبق ويفضل من الطلبة من كانت شهادته اقرب عهدا واما الطلبة الذين بيدهم شهادات متحدة التاريخ فيكون انتخابهم ايضا على حسب ترتيبهم فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية.

المادة الخامسة:

يرسل ناظر المدرسة كشف طلبات الدخول مشفوعا برأيه الى النظارة وهى تقرر اسماء الطلبة الذين يقبلون نهائيا بالمدرسة ويعلق بالمدرسة كشف عن أسمائهم ومتى قبل الطالب على حسب اختياره فى قسم من القسمين الفرنسى اوالانجليزى تعين عليه البقاء فيه حتى يتم الدراسة.

المادة السادسة:

يدفع الطالب عند بدء اول سنة دراسية له علاوة على المصروفات المدرسية المبينة فى قانون نظام المدارس مبلغ ١٠٠ قرش صاغ رسما للدخول بمكتبة المدرسة وهذا المبلغ يبقى حقا مكتسبا للحكومة فى جميع الاحوال ولو لم يستمر الطالب على تلقى الدروس بالمدرسة بعد دفعه.

الباب الثانـــى

[فى التدريـــس]

المادة السابعة:

مدة دراسة اللسانس اربع سنوات ولايجوز باى طريقة ان يرخص للطلبـة بمسـامحة تقلل من مدة الدراسة.

المادة الثامنة:

التدريس بمدرسة الحقوق يتناول المواد الآتيـة:

١- الشريعة الاسلامية.

٢- نظام الحكومة والادارة والقضاء.

٣- مقدمة عمومية لدراسة القوانين.

٤- القانون الرومانى بالنظر إلى ادواره التاريخية.

٥- الاقتصاد السياسى التاريخ الاقتصادى.

٦- القانون الادارى والقانون المالى.

٧- القانون المدنى (شرح القانون المدنى الاهلى ومقارنته بالقـانون المدنـى المختلـط والقوانين الاوربية الشهيرة).

٨- المرافعـات المدنيـة والتجاريـة (شـرح القـانون الاهلـى ومعاونتـه بالقـانون المختلـط والاوامر العالية المختصة بالمحاكم الشرعية).

٩- القانون الجنائى شرح قانون العقوبات (نظريات عامـة او خاصـة بـالجرائم المهمـة) وقـانون تحقيق الجنايات الاهلى ومقارنتها بقوانين العقوبات الاوربية الشهيرة.

١٠- القانون التجارى (شرح القانونين الاهلى والمختلط ومبادىء عامة للقانون البحرى).

١١- القانون الدولى الخاص ومبادىء عمومية للقانون الدولى العام.

١٢- محاضرات اعادة وتطبييق.

وعدا ذلك ففى السنين الثلاث الاولى يتلقى طلبة القسم الانجليزى دروسا فى اللغـة الفرنسـية وتدرس اللغة الانجليزية بصفة اختيارية فى القسم الفرنسى فى السنتين الاولبين.

وتوزيع هذه المواد على السنوات الاربع[*] يكون على حسب خطة الدراسة الملحقة بهذا القانون. ويجوز لنظارة المعارف بناء على طلب الناظر وموافقة رأى مجلس المدرسة انشاء دروس جديدة او تغيير عدد حصص الدروس الموجودة.

المادة التاسعة: *محاضرات الاعادة والتطبيق الزامية*

التمرينات العملية تتناول على الاخص اشغالا تحريرية فى قضايا او مسائل قانونية يقترح مدرس المحاضرات موضوعها كل خمسة عشر يوما وتصحح الاوراق التحريرية وتوضع ملحوظات على هوامشها تحفظ بعد اطلاع الطلبة عليها فى ملفاتهم.

وفى امتحان ستة الاشهر او الامتحان العمومى توضع درجة للاعمال التحريرية وغيرها من تمرينات المحاضرات.

المادة العاشرة:

يعد ناظر المدرسة جدول اوقات الدروس للسنة المكتبية التالية فى شهر مايو من كل سنة بعد اخذ راى مجلس المدرسة ويقدمه للنظارة للتصديق عليه.

المادة الحادية عشرة:

عند تقدم الطلبة فى دراستهم تقدما كافيا يجوز ارسالهم فئة فئة لحضور جلسات المحاكم ويجب عليهم فى هذه الحالة ان يحرروا تقريرا عن الجلسات التى حضروا فيها وهذه التقارير يصححها المدرسون كالموضوعات الانشائية وهذا التمرين العملى لايحصل الا بطريقة استثنائية بعد التحقق من ان القضية التى يحضر الطلبة جلستها فى المحكمة مفيدة فائدة قانونية وبعد اخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على النظام.

المادة الثانية عشرة:

إذا كثر تأخر الطالب أو تغيبه عن المدرسة او لم يكن له نصيب كاف فى اعمال المحاضرات يبقى للإعادة فى سنته ويجوز أيضا فصله نهائيا من المدرسة.

---

[*] تعدل بقرار وزارى مؤرخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٩ نمرة ١٣٨٣.

الباب الثالث

فى امتحان ستة الاشهر وامتحان آخر السنة وامتحان (الليسانس)

المادة الثالثة عشرة:

يعمل امتحان ستة الاشــهرر فـى النصف الثـانى مـن شـهر ينـاير امـام لجنـة مشـكلة مـن مدرسى المدرسة برآسة الناظر وينتخب الناظر الاختبارات بناء على طلب اعضاء لجنة الامتحان وتكون فى جميع المواد التى درست اثناء ستة الأشهر الماضية وتقدر الدرجات على حسب نـص المادة ١٦ ويرسل جدول الامتحان إلى النظارة.

ويشمل امتحان ستة الأشهر اختبارات تحريرية وشفهية فى جميع المواد التى درسـت فـى خلالها.وامتحان ستة الأشهر أجبارى لجميع الطلبة.

وكل طالب لايحضر امتحان ستة الأشهر لايقبل للدخول فى امتحان آخر السنة مالم يقـرر مجلس المدرسة خلاف ذلك بعد البحث الدقيق فى أسباب عدم حضور الطالب فى الامتحان.

المادة الرابعة عشرة:

ينعقد امتحان آخر السنة فى اثناء شهر يونيـه فـى جميـع فصـول المدرسـة ويعيـن تـاريخ انعقاده بقرار من النظارة.

ويحصل هذا الامتحان امام لجنة تختارها نظارة المعارف تحت رئاسة احد اعضاء اللجنة تنتدبه النظارة لذلك.

المادة الخامسة عشرة:

فى امتحان آخر السنة يكون الاختبار التحريرى والشفهى فى كل مادة على حسب برجرام السنة الدراسية ومع ذلك يجوز للممتحن ان يوجه فى الامتحان الشفهى اسئلة خارجـة عـن مقـرر السنة ان كان لها به ارتباط بين. وينتخب رئيس لجنة الامتحان موضوعات الاختبارات التحريرية بعد استشارة الممتحنين ويحدد وقت الامتحـان والزمـن الـذى يخصـص لكـل اختبـار تحريـرى او شفهى.

المادة السادسة عشرة:

تقدر للاختبارات سواء كانت تحريرية او شفهية درجات من صفر إلى عشرين ويشترط لنجاح الطالب فى امتحان آخر السنة ان يكون المتوسط العمومى لدرجاته ١٢ على الاقل وان لاتنقص درجاته فى اى امتحان تحريرى او شفهى عن ٥ .وترسل جداول الامتحانات إلى النظارة.

وإذا سقط فى هذا الامتحان احد من الطلبة يعرض امره على مجلس المدرسة ليقرر احد الامرين اما ان يقبل هذا الطالب للاعادة واما ان يطلب من النظارة فصله.

ولايبقى فى المدرسة من يسقط دفعتين فى امتحان واحد، ولاتنعقد لجان للامتحان عند افتتاح المدرسة فى شهر أكتوبر.

المادة السابعة عشرة:

لايسوغ انتقال طالب من سنة دراسية إلى السنة التى فوقها الا بعد ان يؤدى امتحان آخر السنة فى دروس السنة السابقة وينجح فيه.

المادة الثامنة عشرة:

بعد امتحان السنة الرابعة يعطى للطلبة المقبولين فى الامتحان شهادة الليسانسيه المصرية فى القوانين. وتعلن اسماء المقبولين بالجرائد الرسمية.

وتعطى هذه الشهادة الحق فى الدخول فى الوظائف القضائية والادارية بغير امتحان.

الباب الرابع

فى مجلس المدرسة

المادة التاسعة عشرة:

يتالف مجلس مدرسة الحقوق من ناظرها ووكيلها ومن ستة مدرسين تعينهم النظارة فى كل عام فى غضون شهر مايو للسنة المدرسية التالية بناء على اقتراح الناظر.

ويرأس المجلس المذكور الناظر وفى حالة حصول مانع يمنعه من ذلك يرأسه الوكيل ولاتكون مداولاته متعمدة الا إذا حضره على الأقل خمسة من أعضائه ولاتنفذ إلا بعد تصديق نظارة المعارف العمومية عليها. وعن تساوى الآراء تكون الأرجحية لراى الرئيس.

المادة العشرون:

اختصاصات مجلس المدرسة اما استشارية واما تداولية، ويعرض الناظر على المجلس الامور الاتية للمداولة فيها واقرار ما يراه:

اولا: المسائل المتعلقة بقانون المدرسة وخطة الدراسة والبروجرامات.

ثانيا: مايقرره فى شان الطلبة الذين لم يحضروا فى امتحان ستة الاشهر.

ثالثا: ما يقرره فى شان الطلبة الذين لم ينجحوا فى امتحان آخر السنة.

رابعا: انتخاب كتب الدراسة.

ويستشيره الناظر فى الامور الاتية:

أولا: قبول الطلبة المستجدين.

ثانيا: امر الطلبة الذين ليس لهم نصيب كاف فى اعمال المحاضرات والذين يضر بدراستهم وتكرار غيابهم وتأخرهم.

ثالثا: جدول اوقات الدروس فى العام المقبل.

رابعا: كل ما يرى لزوم اخذ رايه فيه.

المادة الحادية والعشرون:

ينعقد المجلس حتما مرة فى الشهر على الاقل فى الوقت الذى يحدده الناظر الا فى المسامحة الصيفية.

ويجوز انعقاده فوق العادة اما بدعوة الناظر واما بناء على طلب بالكتابة يقدمه اليه ثلاثة اعضاء على الاقل وعلى الناظر ان يدعو المجلس للاجتماع فى ظرف ثمانية ايام من ورود الطلب.

ويجب ان ترسل الدعوة وبيان المواد التى ستنظر فى الجلسة وكافة الاوراق المتعلقة بالمسائل المعروضة على المجلس إلى الاعضاء قبل الجلسة باربعة ايام على الاقل.

المادة الثانية والعشرون:

محضر كل جلسة يصدق عليه المجلس ثم يقيد فى سجل معد لذلك بالمدرسة وترسل صورة طبق الاصل من كل محضر إلى نظارة المعارف العمومية فى ظرف ثلاثة الايام التى تلى الجلسة.

المادة الثالثة والعشرون:

يجوز لناظر المدرسة ان يستأنف جميع قرارات مجلس المدرسة أمام نظارة المعارف العمومية.

الباب الخامس

أحكام عمومية

المادة الرابعة والعشرون:

يقدم ناظر المدرسة كل سنة لنظارة المعارف العمومية بناء على المادة ٣٠ من قانون نظام المدارس تقريرا عن حالة المدرسة المعنوية والحسية والتعديلات المقتضىادخالها فى نظامها وفى هذا التقرير يبدى رايه فيما اقترحه اعضاء لجنة امتحان آخر السنة فى تقاريرهم التى قدموها عن الامتحان المذكور.

المادة الخامسة والعشرون:

تسرى على مدرسة الحقوق الخديوية جميع احكام قانون نظام المدارس التى لاتخالف احكام هذا القانون.

المادة السادسة والعشرون:

يلغى كل ما يخالف احكام هذه اللائحة من احكام اللوائح السابقة.

ملحق رقم (٧)

قرار نمرة ١٤٤٤ من نظارة المعارف العمومية

(لائحة خاصة بالطلبة الخارجين عن المدرسة)

ناظر المعارف العمومية:

- بعد الاطلاع على ما اقترحته اللجنة العلمية الادارية بجلستها المنعقدة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بشأن اللائحة المتعلقة بالشروط التى ينبغى ان تتوفر لدى الطلبة الخارجين عن مدرسة الحقوق الخديوية للترخيص لهم فى تأدية امتحانات آخر السنة وامتحانات الليسانس بها.
- وعلى ما رآه مجلس المعارف الاعلى بجلسته المنعقدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩.
- وعلى ما قرره مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ١٦ فبراير سنة ١٩١٠.
- وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين.

قــــــرر ما هو آت

المادة الأولى:

يعمل باللائحة المرفقة بهذا المتعلقة بالشروط التى ينبغى ان تتوفر لدى الطلبة الخارجين عن مدرسة الحقوق الخديوية للترخيص لهم فى تأدية امتحانات آخر السنة وامتحانات الليسانس بها ابتداء من امتحانات السنة المكتبية الحالية ١٩٠٩ – ١٩١٠.

تحريرا بالقاهرة فى ١٠ صفر سنة ١٣٢٨ – ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠.

سعد زغلول

ملحق رقم (٨)

قرار من نظارة المعارف العمومية

(بشأن برنامج التعليم بمدرسة الحقوق الخديوية)

ناظر المعارف العمومية:

- بعد الاطلاع على ما اقترحه مجلس مدرسة الحقوق الخديوية فى جلسته المنعقدة فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بشأن بروجرام التعليم بالمدرسة المذكورة.
- وعلى ما اقترحته اللجنة العلمية الادارية بجلستها المنعقدة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٠.
- وعلى ما رآه مجلس المعارف الاعلى بجلسته المنعقدة فى١٠ ابريل سنة ١٩١٠.
- وعلى ما قرره مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى أول مايو سنة ١٩١٠.

قـــرر ما هو آت

يعمل بمقتضى بروجرام التعليم بمدرسة الحقوق الخديوية المرافق لهذا المصدق عليه من مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى أول مايو سنة ١٩١٠ اعتبارا من السنة المكتبية الحالية.

تحريرا بالقاهرة فى ١٢ مايو سنة ١٩١٠ – ٣ جمادى الاولى سنة ١٣٢٨.

ناظر المعارف

أحمد حشمت

ملخص البروجـــرام

السنة الأولى

- مقدمة القوانين
- نظام الادارة والقضاء
- الشريعة الاسلامية (معاملات)
- القانون الرومانى بالنظر إلى أدواره التاريخية
- الاقتصاد السياسى والتاريخ الاقتصادى
- لغـــة اضافيـــة

السنة الثانية

- الشريعة الاسلامية (أحوال شخصية)
- القانون الادارى والقانون المالى
- القانون الجنائى (الجزء العام)
- القانون المدنى (الالتزامات)
- لغة اضافيـــة

السنة الثالثة

- ☆ القانون المدنى (العقود المعينة)
- ☆ القانون الجنائى (الجرائم المخصوصة)
- ☆ الشريعة الاسلامية (المرافعات والوقف والمواريث)
- ☆ مرافعات مدنية وتجارية
- ☆ لغة اضافية (بالقسم الانجليزى فقط)

السنة الرابعــة

⇦ القانون المدنى (الحقوق العينية الامتيازات الرهن العقارى .لخ)

⇦ قانون التجارة البرية ومبادىء عمومية من قانون التجارة البحرية

⇦ مرافعات مدنية وطرق التنفيذ.

⇦ القانون الدولى الخاص ومبادىء عمومية فى القانون الدولى العام.

⇦ القانون الجنائى (قانون تحقيق الجنايات ونظرية الاثبات).

ملحق رقم (٩)[1]

أسماء من تولوا نظارة المدرسة منذ انشائها حتى انضمامها إلى الجامعة المصرية وتحويلها إلى كلية تابعة للجامعة المصرية ثم جامعة فؤاد الأول[2]

الأســـــــم	مدة العمادة	تاريخ التخرج
١- الاستاذ فيدال	من اكتوبر ١٨٦٨ إلى اغسطس ١٨٩١	
٢-الاستاذ تستو	من ديسمبر ١٨٩١ إلىمارس ١٩٠٢	
٣- الاستاذ جر نمولان	من ٢٤ سبتمبر إلى ٣٠ سبتمبر ١٩٠٦	
٤- الاستاذ لامبير	من ٢٣ اكتوبر ١٩٠٦ إلى ٢٥ سبتمبر ١٩٠٧	
٥- الاستاذ هـــل	من ٢٦ سبتمبر ١٩٠٧ إلى ٣١ ديسمبر ١٩١٢	
٦- الاستاذ ايموس	من أول يناير ١٩١٣ إلى ٦ يوليو ١٩١٥	
٧- الاستاذ والتون	من سبتمبر ١٩١٥ إلى يناير ١٩٢٣	
٨- الاستاذ على ماهر	من ٣٠ ابريل ١٩٢٣ إلى ١١ نوفمبر ١٩٢٤	١٩٠٢
٩- أ.د./عبدالحميد أبو هيف	من أول ديسمبر ١٩٢٤ إلى ٣ مارس ١٩٢٥	١٩٠٩
١٠-الاستاذ/ ليون ديجى	من ٢٩ نوفمبر ١٩٢٥ الى اول مارس ١٩٢٦	
١١- الاستاذ/ احمد امين	من اول يناير ١٩٢٦ إلى ٢ يوليو ١٩٢٧	١٩٠٧
١٢- أ.د./ محمد كامل مرسى	من ١٠ اكتوبر ١٩٢٨ إلى ٧ مايو ١٩٣٦	١٩١٠
١٣-أ.د/عبدالرزاق احمد السنهورى	من ٨ اكتوبر ١٩٣٦ إلى ١٥ اكتوبر ١٩٣٧	١٩١٧
١٤- أ.د./ محمد صالح	من ٢٦ اكتوبر ١٩٣٧ إلى اكتوبر ١٩٤٠ ثم من نوفمبر ١٩٤٢ إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥	١٩١٢
١٥- الاستاذ/على محمد بدوى	من ٢١ اكتوبر ١٩٤٠ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٤٢	١٩١٧
١٦-أ.د./محمدمصطفى القللى	من ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ إلى ٣١ اكتوبر ١٩٤٩	١٩٢٢
١٧- أ.د./ محمد حامد فهمى	من ١٤ نوفمبر ١٩٤٩ إلى ٢٥ يوليو ١٩٥٢	١٩٢٢

---

[1] يتضح من هذا الجدول أن بعض خريجى هذه المدرسة تولوا نظارتها كما تولى بعضهم عمادتها بعد أن تحولت إلى كلية وانضمت إلى الجامعة.

[2] [illegible]: التعليم فى مصر، ص ٩٩ ملحقات، والكتاب المئوى لكلية الحقوق.

ملحق رقم (١٠)

خريجو المدرسة الذين تولوا رئاسة الوزارة

الأســـــم	مدة العمادة	تاريخ التخرج
١- محمد توفيق نسيم (باشا)	من ٢١ مايو ١٩٢٠ إلى ١٦ ابريل ١٩٢١ ومن ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ إلى ٩ فبراير ١٩٢٣ ومن ١٤ نوفمبر ١٩٣٤ إلى ٣٠ يناير ١٩٣٦	١٨٩٤
٢- عبد الخالق ثروت (باشا)	من اول مارس ١٩٢٢ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ومن ٢٥ ابريل ١٩٢٧ إلى ١٦ مارس ١٩٢٨	١٨٩٣
٣- يحيى ابراهيم (باشا)	من ١٥ مارس ١٩٢٣ إلى ٢٧ يناير ١٩٢٤	١٨٨٠
٤- مصطفى النحاس (باشا)	من ١٦مارس ١٩٢٨ إلى ٢٥ مايو ١٩٢٨ ومن ٩ مايو ١٩٢٦ إلى ٣١ يوليو ١٩٣٧ ومن اول اغسطس١٩٢٧إلى ٣٠ ديسمبر١٩٣٧ ومن ٤ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٦ مايو ١٩٤٢ ومن ٢٦ مايو ١٩٤٢ إلى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ومن ٢١ يناير ١٩٥٠ إلى ٢٧ يناير ١٩٥٢	١٩٠٠
٥- اسماعيل صدقى (باشا)	من ١٩مايو ١٩٣٠ إلى ٤ يناير ١٩٣٣ ومن ٤ يناير ١٩٣٣ إلى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ ومن ٢٦ فبراير ١٩٣٤ إلى ٩ ديسمبر ١٩٣٤	١٨٩٤
٦- على ماهر (باشا)	من ٣٠ يناير ١٩٣٦ إلى ٩ مايو ١٩٣٦ ومن ١٨ اغسطس ١٩٣٩ إلى ٢٧ يونية ١٩٤٠ ومن ٢٧ يناير ١٩٥٢ إلى أول مارس ١٩٥٢	١٩٠٢
٧- حسن صبرى (باشا)	من يونية ١٩٤٠ إلى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠	١٨٩٩
٨- احمد ماهر (باشا)	من ٨ اكتوبر ١٩٤٤ إلى ١٥ يناير ١٩٤٥ ومن ١٥ يناير ١٩٤٥ إلى ٢٤ فبراير ١٩٤٥	١٩٠٨
٩- ابراهيم عبدالهادى (باشا)	من ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ إلى ٢٥ يونية ١٩٤٩	١٩٢٣
١٠-أحمدنجيب الهلالى (باشا)	من اول مارس ١٩٥٢ إلى ٢ يوليو ١٩٥٢ ومن ٢٢ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٤ يوليو ١٩٥٢	١٩١٢
١١- الدكتور/ محمود فوزى	من ٢٠ اكتوبر ١٩٧٠ إلى ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ ومن ١٤ مايو ١٩٧١ إلى ١٩ سبتمبر ١٩٧١	١٩٢٣

ملحق رقم (١١)

خريجو المدرسة الذين تولوا رئاسة مجلس النواب

الأســـــم	مدة العمادة	تاريخ التخرج
١- مصطفى النحاس (باشا)	من ١٧/١١/١٩٢٧ إلى ٢٨/٦/١٩٢٨	١٩٠٠
٢- ويصا واصف (باشا)	من ١١/١/١٩٣٠ إلى ١٧/٦/١٩٣٠	١٩٠٣
٣- محمد توفيق رفعت(باشا)	من ٢٠/٦/١٩٣١ إلى ٣١/٧/١٩٣١ ومن [illegible]/١٢/١٩٣١ إلى ٧/٧/١٩٣٢ ومن ١٥/١٢/١٩٣٢ إلى ٢٧/٦/١٩٣٣ ومن ١٤/١٢/١٩٣٣ إلى ٢٨/٦/١٩٣٤	
٤- د./ احمد ماهر (باشا)	من ٢٣/٥/١٩٣٦ إلى ٣٠/٩/١٩٣٦ ومن ٢١/١١/١٩٣٦ إلى ٢٩/٧/١٩٣٧ ومن ١٨/١١/١٩٣٩ إلى ٥/١١/١٩٤٠ ومن ١٤/١١/١٩٤٠ إلى ١٨/١٠/١٩٤١ ومن ١٥/١١/١٩٤١ إلى ٣/٢/١٩٤٢	١٩٠٨
٥- د./ محمد بهي الدين بركات (باشا)	من ١٢/٤/١٩٣٨ إلى ١٧/١٠/١٩٣٨ ومن ١٩/١١/١٩٣٨ إلى ٨/٨/١٩٣٩	١٩٠٩
٦- عبد السلام فهمي جمعة (باشا)	من ٣٠/٣/١٩٤٢ إلى ٩/٩/١٩٤٢ ومن ١٩/١١/١٩٤٢ إلى ١٥/٧/١٩٤٣ ومن ١٨/١١/١٩٤٣ إلى ٩/٨/١٩٤٥ ومن [illegible]/١٩٥٠ إلى [illegible]/١٩٥٠ ومن ١٦/١١/١٩٥٠ إلى ١٧/١٠/١٩٥١ ومن ١٥/١١/١٩٥١ إلى ٢٥/٢/١٩٥٢	١٩٠٦
٧- محمد حامد جودة (بك)	من ١٨/١/١٩٤٥ إلى ٧/٨/١٩٤٥ ومن ١٢/١١/١٩٤٥ إلى ٢٥/٧/١٩٤٦ ومن ١٤/١١/١٩٤٦ إلى ١٠/٧/١٩٤٧ ومن ١٢/١١/١٩٤٧ إلى ٦/٧/١٩٤٨ ومن ١٨/١١/١٩٤٨ إلى ٨/٨/١٩٤٩	١٩١٠

ملحق رقم (١٣)

خريجو المدرسة الدين تولوا رئاسة مجلس الشيوخ

الأســــم	مدة العمادة	تاريخ التخرج
١- محمد توفيق نسيم(باشا)	من ١٩٢٥/٣/٢٣ إلى ١٩٢٥/٣/٢٣	١٨٩٤
٢- يديى ابراديم (باشا)	من ١٩٣١/٦/٢٠ إلى ١٩٣١/٧/٣١ ومن ١٩٣١/١٢/١٧ إلى ١٩٣٢/٧/٧ ومن ١٩٣٢/١٢/١٧ إلى ١٩٣٣/٦/٢٧ ومن ١٩٣٣/١٢/١٤ إلى ١٩٣٤/٦/٢٨	١٨٨٠
٣- محمود بسيونى (بك)	من ١٩٣٦/٥/٢٣ إلى ١٩٣٦/٩/٢٠ ومن ١٩٣٦/١١/٢١ إلى ١٩٣٧/٧/٢٩ ومن ١٩٣٧/١١/١٨ إلى ١٩٣٨/١١/١٦	١٨٩٧
٤- محمد محمود خليل (بك)	من ١٩٣٨/١١/١٩ إلى ١٩٣٩/٨/٨ ومن ١٩٣٩/١١/١٨ إلى ١٩٤٠/١١/٥ ومن ١٩٤٠/١١/١٤ إلى ١٩٤١/١٠/١٨	١٩٠٣
٥- على زكى العرابى (باشا)	من ١٩٤٢/١١/١٩ إلى ١٩٤٣/٧/١٥ ومن ١٩٤٣/١١/١٨ إلى ١٩٤٤/٨/٩ ومن ١٩٥٠/١١/١٦ إلى ١٩٥١/١٠/١٧ ومن ١٩٥١/١١/١٥ إلى ١٩٥٢/٢/٢٥	١٩٠٣
٦- الدكتــور/ محمــد حســين هيكل (باشا)	من ١٩٤٥/١/١٨ إلى ١٩٤٥/٨/٧ ومن ١٩٤٥/١١/١٢ إلى ١٩٤٦/٧/٢٥ ومن ١٩٤٦/١١/١٤ إلى ١٩٤٧/٧/١٠ ومن ١٩٤٧/١١/١٢ إلى ١٩٤٨/٧/٦ ومن ١٩٤٨/١١/١٨ إلى ١٩٤٩/١١/١	١٩٠٦

ملحق رقم (١٣)

خريجو المدرسة الذين تولوا وزارة العدل

الأســــــم	مدة العمادة
١- حسين رشدى (باشا)	من اول ابريل ١٩١٢ إلى ١٤ ابريل ١٩١٢ ومن ١٥ ابريل ١٩١٢ إلى ٤ ابريل ١٩١٤
٢- عبدالخالق ثروت (باشا)	من ٥ ابريل ١٩١٤ إلى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ومن ١٩ديسمبر ١٩١٤ إلى ٢٢ ابريل ١٩١٩
٣- احمد ذو الفقار (باشا)	من ٢١ مايو ١٩١٩ إلى ١٦ مارس ١٩٢١
٤- عبدالفتاح يحيى (باشا)	من ١٧ مارس ١٩٢١ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١
٥- مصطفى فتحى (باشا)	من اول مارس ١٩٢٢ إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢
٦- احمد ذو الفقار (باشا)	من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ إلى ٩ فبراير ١٩٢٣ ومن ١٥ مارس ١٩٢٣ إلى ٢٧ يناير ١٩٢٤
٧- محمد نجيب الغزابلى (باشا)	من ٢٨ يناير ١٩٢٤ إلى ٣٠ مارس ١٩٢٤
٨- محمد سعيد (باشا)	من ٣١ مارس ١٩٢٤ إلى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤
٩- احمد موسى (باشا)	من ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ إلى ١٢ مارس ١٩٢٥
١٠-عبدالعزيز فهمى (باشا)	من ١٣ مارس ١٩٢٥ إلى ٥ سبتمبر ١٩٢٥

ملحق رقم (١٤)

خريجو المدرسة الذين تولوا وزارة المعارف

الأســـــم	مدة العمادة	تاريخ التخرج
١- احمد حلمى (باشا)	من ٥ ابريل ١٩١٤ إلى ١٨ ديسمبر ١٩١٤	١٨٨٣
٢- يحيى ابراهيم (باشا)	من ٢١ نوفمبر ١٩١٩ إلى ٢١ مايو ١٩٢٠ ومن ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢ إلى ١٤ مارس ١٩٢٣	٨٨٠
٣- جعفر والى (باشا)	من ١٧ مارس ١٩٢١ إلى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١	١٩٠٣
٤- د./ احمد ماهر (باشا)	من ٢٥ اكتوبر ١٩٢٤ إلى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤	١٩٠٨
٥- احمد محمد خشبة (باشا)	من ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤	١٩٠٤
٦- على ماهر (باشا)	من ١٣ مارس ١٩٢٥ إلى ٦ يونية ١٩٢٦ ومن ٢٠ يونية ١٩٣٠ إلى ١١ يوليو ١٩٣٠	١٩٠٢
٧- احمد لطفى السيد (باشا)	من ٢٧ يونية ١٩٢٨ إلى ٣ اكتوبر ١٩٢٩	١٨٩٤
٨- الدكتور/ بهى الدين بركات (باشا)	من اول يناير ١٩٣٠ إلى ١٩ يونية ١٩٣٠ ومن ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ إلى ٢٦ ابريل ١٩٣٨	١٩٠٩
٩- مراد سيد احمد (باشا)	من ١٢ يوليو ١٩٣٠ إلى ٩ يونية ١٩٣١	١٩٠٧
١٠-محمدحلمى عيسى (باشا)	من ١٠ يونية ١٩٣١ إلى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤	١٩٠٢
١١- احمد نجيب الهلالى (باشا)	من ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ إلى ٢٩ يناير ١٩٣٦ ومن ٢٧ نوفمبر ١٩٣٧ إلى ٢٩ ديسمبر ١٩٣٧ ومن ٦ نوفمبر ١٩٤٢ إلى ٩ اكتوبر ١٩٤٤	١٩١٢
١٢- محمد على علوبه (باشا)	من ٣٠ يناير ١٩٣٦ إلى ٩ مايو ١٩٣٦	١٨٩٩
١٣-على زكى العرابى(باشا)	من ١٠ مايو ١٩٣٦ إلى ٢ اغسطس ١٩٣٧	١٩٠٣
١٤-عبدالسلام فهمىجمعه (باشا)	من ٣ اغسطس ١٩٣٧ إلى ٢٦ نوفمبر ١٩٣٧	١٩٠٦
١٥- الدكتور/ محمد حسين هيكل (باشا)	من ٢٧ابريل ١٩٣٨ إلى ١٨ اغسطس ١٩٣٩ ومن ٢٨ يونية ١٩٤٠ إلى ٥ فبراير ١٩٤٢ ومن ٩اكتوبر ١٩٤٤ إلى ١٥ يناير ١٩٤٥	١٩٠٩

الأســـــم	مدة العمادة	تاريخ التخرج
١٦- محمـد حسـن العشـماوى (باشا)	من ١٧ فبراير ١٩٤٦ إلى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ومن ٣ نوفمبر ١٩٤٩ إلى ١١ يناير ١٩٥٠	١٩١٢
١٧-د./ عبدالـــرزاق احمـــد السنهورى (باشا)	من ١٥يناير ١٩٤٥ إلى ١٤ فبراير ١٩٤٦ ومن ١٠ ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٧ فبراير ١٩٤٩	١٩١٧
١٨- على ايوب (بك	من ٢٧ فبراير ١٩٤٩ إلى ٢٥ يوليو ١٩٤٩	١٩١٢
١٩- احمد مرسى بدر(باشا)	من ٢٦ يوليو ١٩٤٩ إلى ١١ يناير ١٩٥٠	١٩١٦
٢٠- محمد عبد الخالق حسـونه (باشا)	من ٢٨ يناير ١٩٥٢ إلى اول مارس ١٩٥٢	١٩٢١
٢١- سامى مازن	من ٢ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٢ يوليو ١٩٥٢	١٩٢٥

ثبت المصادر والمراجع

أولا: وثائق غير منشورة:

(أ) دار الوثائق القومية بكورنيش النيل (القاهرة)

١-ديوان المدارس. دفاتر مدارس عربى وبها المكاتبات المتبادلة بين ديوان المدارس وفروعه والدواوين الأخرى والأقاليم فى عصر اسماعيل. دفتر ٤٤٧ ودفتر ٤٦٦.

٢- محافظ عابدين: التعليم العالى. مشروعات قوانين بانشاء الجامعة المصرية (عدد ٢ محفظة)

(ب) متحف التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم

يذخر هذا المتحف بالعديد من الوثائق التعليمية مثل القوانين والقرارات والنشرات ومحاضر مجالس التعليم والمؤتمرات فضلا عن الخطط الدراسية والمناهج والاحصاءات عن مراحل التعليم فى مصر والتى لاغنى عنها لاى باحث يتعرض لتاريخ التعليم او المؤسسات التعليمية فى مصر ومن اهم هذه الوثائق التى تم الاستعانة بها فى هذا البحث ما يلى:-

١- محاضر جلسات مجلس المعارف الاعلى:

انشئ هذا المجلس فى عام ١٨٨١، وقد اعيد تشكيله فى ٢٩ ديسمبر ١٩٠٦ فى عهد نظارة سعد زغلول، وكان يتكون من عشرة اعضاءبما فيهم ناظر المعارف ثم زيد هذا العدد إلى اثنى عشر عضوا والغرض من انشاء هذا المجلس ان يكون بنظارة المعارف لجنة عليا يتم الرجوع إليها فى المسائل الهامة الخاصة بالتعليم ومحاضر جلسات هذا المجلس توجد تحت رقم ٣١٣ من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩١٠ وقد تم الاستعانة بمحاضر مايو ١٩٠٥ وابريل ١٩٠٩.

٢- وثائق محاضر اللجنة العلمية الادارية لنظارة المعارف العمومية:

وهى عبارات عن مجلدات سنوية وتوجد تحت رقم ٣١٤ والجدير بالذكر ان هذه اللجنة كانت تسمى اللجنة الاستشارية ثم صدر قرار نظارة المعارف فى ٢٣ يناير ١٨٩٢ بتغيير اسمها إلى اللجنة العلمية.

ثانيا: وثائق منشورة:

أ- بالعربيـــة:

- تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٨ مرفوع من السر الدون جورست إلى السر ادوارد جراى القاهرة القسم الاول ١٩٠٨.
- تقرير عن المالية والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٣ مرفوع من الفيكونت كتشنر إلى السر ادوارد جراى. القاهرة، ترجمة المقطم ١٩١٤.
- مجلس شورى القوانين: محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ١٩٠٩-١٩١٠.
- مجلس النواب: مضبطة الجلسة الخامسة والخمسين فى ١٣ سبتمبر ١٩٢٦
- نظارة المعارف العمومية:[-قانون مدرسةالحقوق الخديوية]
  - اللائحة الخاصة بالطلبة الخارجين عن المدرسة.
  - لائحة امتحانات تعادل الدبلومات القضائية الاجنبية.
  - لائحة مكتبة مدرسة الحقوق.
  - بروجرام التعليم بمدرسة الحقوق. القاهرة ١٩١٠

(ب) الأجنبيـــة:

in Egypt (Annual Reports 1900 - 1913) Minist·y of public Instruction at Cairo.

ثالثا: المذكـــرات:

- أحمد لطفى السيد: قصة حياتى، القاهرة، دار الهلال ، العدد ٣٧٧.
- مذكرات سعد زغلول:تحقيق عبدالعظيم رمضان، جـ١،جـ٢،جـ٣، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧، ١٩٨٨،١٩٩٠
- مذكرات عباس حلمى الثانى: عهدى ١٨٩٢ -١٩١٤، القاهرة، دار الشروق ١٩٩٣.
- عبدالرزاق السنهورى من خلال اوراقه الشخصية، القاهرة، الزهراء للاعلام، ١٩٨٨.
- عبد الرحمن الرافعى: مذكراتى ١٨٨٩ - ١٩٥١ القاهرة، دار الهلال ١٩٥٢
- محمد حسين هيكل:مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، القاهرة، دار المعارف١٩٧٧

رابعا: المصادر والمراجع العربية:

- احمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، جـ٢، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٥، جـ٣ الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٨.
- أحمد عزت عبدالكريم: تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى اوائل حكم توفيق جـ٢،عصر اسماعيل والسنوات المتصلة به من حكم توفيق،القاهرة،مطبعة النصر.
- اسماعيل سرهنك: حقائق الاخبار عن دول البحار، جـ٢، القاهرة المطبعة الاميرية ببولاق، ١٨٩٦.
- الياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا ١٨٦٣ -١٨٧٩،المجلد الأول، القاهرة، دار الكتب المصرية ١٩٢٣.
- اميل فهمى شنودة: سعد زغلول ناظر المعارف، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٧.
- امين سامى باشا: التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤، ١٩١٥، القاهرة، مطبعة المعارف ١٩١٧.
- تيودور روزشتين: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥- ١٩١٠، ترجمة عبدالحميد العبادى ومحمد بدران، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة ١٩٢٣.
- جرجس سلامة: اثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢، القاهرة، الانجلو المصرية ١٩٦٦.
- جورج يانج: تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل. طرابلس دار الفرجانى، د.ت.
- عباس العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، القاهرة، مطبعة حجازى، ١٩٣٦.
- عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصريةحتى سنة ١٩١٤ ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠.
- عبد الرحمن الرافعى: عصر اسماعيل جـ١، القاهرة، النهضة المصرية ١٩٤٨،مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، القاهرة، النهضة المصرية ١٩٦٢، ومحمد فريد رمز الاخلاص والتضحية، القاهرة، النهضة المصرية ١٩٤٨.
- عبد المنعم الجميعى: الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ -١٩١٤ ،القاهرة، دار الكتاب الجامعى١٩٨٢.

- عصام ضياء الدين: الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧-١٩٢٥، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧.
- فيليب جلاد: قاموس الادارة والقضا، المجلد الثانى، الاسكندرية ، المطبعة التجارية، ١٨٩١.
- كلية الحقوق: الكتاب المئوى لتاريخ الحقوق. الكتاب المئوى تاريخ الكلية وحاضرها، القاهرة ١٩٨٠.
- محمد ابو الاسعاد: سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى، ١٨٨٢-١٩٢٢، القاهرة، النهضة العربية، ١٩٨٣.
- محمد سيد كيلانى: السلطان حسين كامل فترة مظلمة فى تاريخ مصر، القاهرة، دار الفرجانى، ١٩٦٧.
- محمد مهدى علام: مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عاما - المجمعيون -القاهرة، ١٩٦٦.
- المركز القومى للبحوث التربوية: وزراء التعليم فى مصر وابرز انجازاتهم ١٨٣٧ - ١٩٧٩، القاهرة، ١٩٨٠.
- يعقوب ارتين: القول التام فى التعليم العام - ترجمة على بهجت - القاهرة، مطبعة بولاق، ١٨٩٤.

خامسا: المصادر والمراجع الأجنبية:

1- Alexander, J: The Truth about Egy)t, London 1911.

2-Chirol, V. The Egyptian problem, London 1920.

3-Reid, Donald. Lawyers and politics in the Arab world 1880-1960, chicago 1981.

4-Landau, Jacob: Parliaments and Parties in Egypt, New York 1951.

5-Lioyd, Lord, Egypt since cromer. London 1933- 1934.

سادسا: الدوريات:

الاخبار	يونيو ١٩٢٠
التربية الحديثة	ابريل ١٩٣٧
التنكيت والتبكيت	يوليو ١٨٨١
اللواء	مارس ١٩٠٦
المقتطف	يناير ١٩٣٧
الوطن	ابريل ١٩١٦

